

الباروميتر العربي III : مقياس الديمقراطية في فلسطين د. خليل الشقاقي

قام المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في كانون أول (ديسمبر) 2012 بإجراء استطلاع لقياس مواقف واعتقادات الجمهور الفلسطيني من قضايا الديمقراطية. أجري هذا الاستطلاع بشكل مشترك مع مجموعة من مراكز الأبحاث والمؤسسات الأكاديمية العربية برعاية مبادرة الإصلاح العربي بالتعاون مع أكاديميين من جامعتي ميتشغن وبرنستون في الولايات المتحدة.

تهدف استطلاعات الباروميتر العربي لقياس نبض الشارع العربي من قيم الديمقراطية ومن عملية التحول الديمقراطي ولتحديد الاعتبارات والعوامل التي تساهم في تشكيل مواقف واعتقادات الجمهور منها. قام الاستطلاع بفحص نظرة الجمهور الفلسطيني للديمقراطية ونظام الحكم الديمقراطي وفحص سلوك واعتقادات المواطنين المتعلقة بالمواطنة وآراءهم حول أهمية الدين والشريعة الإسلامية ودوره في الحياة الخاصة والعامة. كما فحص نظرهم للمؤسسات العامة ومدى الثقة التي يولونها إياها بالإضافة لاعتقاداتهم ومواقفهم تجاه قضايا عربية وعالمية راهنة. كما بحث أيضاً بمواقفهم تجاه مجموعة من القضايا المرتبطة بالربيع العربي. بلغ حجم العينة 1200 شخصاً تمت مقابلتهم وجهاً لوجه في 120 موقعاً سكنياً تم اختيارها عشوائياً في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة الواقعة بين 2-5 كانون أول (ديسمبر) 2012. بلغت نسبة الخطأ 3%. هذا الاستطلاع هو الثالث الذي يجريه المركز في سلسلة استطلاعات الباروميتر العربي. كان استطلاع الباروميتر السابق قد أجري في شهر كانون أول (ديسمبر) 2010 وأجري الاستطلاع الأول في أيار (مايو) عام 2006.

شهدت الفترة السابقة للاستطلاع تطورات سياسية داخلية وخارجية كان لها بالتأكيد دور في التأثير على النتائج. كانت أهم الأحداث الداخلية تراجع مكانه وشعبية حكومة سلام فياض بسبب الأزمة المالية الشديدة التي كانت تعصف بالسلطة الفلسطينية وكانت هذه الأزمة وفشل حكومه فياض في معالجتها قد أدت لإضرابات واسعة ومظاهرات شعبية مالت للعنف أحياناً. تفاقمت الأزمة المالية مع نهاية عام 2012 بسبب العقوبات المالية المؤقتة التي فرضتها إسرائيل والولايات المتحدة على السلطة الفلسطينية بحيث لم تعد هذه السلطة قادرة على دفع رواتب الموظفين في القطاع العام. وكانت هذه العقوبات قد جاءت رداً على اعتراف من الجمعية العامة للأمم المتحدة بفلسطين كدولة غير عضو في الأمم المتحدة.

كما شهدت الفترة السابقة للاستطلاع تصعيداً في الأعمال العسكرية بين إسرائيل وقطاع غزة حيث قامت إسرائيل في تشرين ثاني (نوفمبر) 2012 باغتيال قائد كتائب القسام التابعة لحركة حماس، أحمد الجعبري، تبعه إطلاق للصواريخ من القطاع على مناطق إسرائيلية وهجوم إسرائيلي محدود على القطاع أسفر عن مقتل 165 فلسطينياً. انتهى الهجوم الإسرائيلي بتوقيع اتفاق تهدئة بين حركة حماس وإسرائيل تبعه زيارة تاريخية لقائد حماس خالد مشعل لقطاع غزة في 7 كانون أول (ديسمبر) 2012. ساهمت هذه الحرب والتطورات الداخلية التي ذكرناها أعلاه في تعزيز شعبية حماس وإضعاف شعبية حركة فتح بين الجمهور.

يتناول الاستعراض التالي وصفاً وتحليلاً لنتائج الاستطلاع حسب بنود سبع: (1) الأوضاع الاقتصادية والأمنية، (2) نظرة الجمهور للديمقراطية، (3) تجربة المواطنة، (4) مكانة دور الدين والقيم الاجتماعية في الحياة العامة والخاصة، (5) النظرة للمؤسسات العامة والثقة بفاعليتها، (6) قضايا العالم العربي والشؤون الدولية والربيع العربي. لكننا نبدأ بعرض مختصر للنتائج الرئيسية:

تأسس المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في مطلع عام 2000 كمركز مستقل للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسات العامة. يهدف المركز لتطوير وتقوية المعرفة الفلسطينية في مجالات ثلاث: السياسات الفلسطينية الداخلية، التحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية، البحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام. يقوم المركز بالعديد من النشاطات البحثية: إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة، إجراء بحوث مسحية حول المواقف السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، تشكيل مجموعات عمل لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع الفلسطيني وصانع القرار ووضع حلول لها، وعقد المؤتمرات والمحاضرات والموجزات المتعلقة بشؤون الساعة. إن المركز الفلسطيني للبحوث ملتزم بالموضوعية والنزاهة العلمية ويعمل على تشجيع وبلورة تفهم أفضل للواقع الفلسطيني الداخلي وللبيئة الدولية في أجواء من حرية التعبير وتبادل الآراء.

هذا الاستطلاع جزء من مسوحات الباروميتر العربي



للمزيد من المعلومات أو الاستفسارات
عن الاستطلاع ونتائجه، الرجاء
الاتصال بـ د. خليل الشقاقي أو وليد
لدادوة في المركز الفلسطيني للبحوث
السياسية والمسحية

رام الله، فلسطين تليفون: (02)2964933
فاكس: (02)2964934

e-mail: pcpsr@pcpsr.org
http://www.pcpsr.org

- (1) تصف أغلبية الجمهور الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية العامة بأنها سيئة فيما يصف حوالي الثلثين دخل أسرهم على أنه غير كاف لتغطية احتياجاتهم. لكن الأغلبية، وبالرغم من ظروف الاحتلال، تشعر بتوفر الأمن والسلامة الشخصية.
- (2) يبدو من الوهلة الأولى أن الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين تفضل النظام الديمقراطي على أي نظام آخر. من الواضح أيضاً أن فهم الجمهور للديمقراطية يركز على أهمية تغيير الحكومة من خلال الانتخابات وعلى حقوق المساواة في المواطنة. لكن من الواضح أيضاً أن أحد الأسباب الرئيسية للتأييد الساحق للديمقراطية هو اعتقاد الأغلبية بعدم وجود تناقض بين الإسلام والديمقراطية. رغم الجوانب الإيجابية لهذه القناعة، فإن الوجه الآخر (السليبي) لها هو دفعها لحوالي نصف الجمهور للتخلي عن قيم ديمقراطية محددة (في الحريات العامة والمساواة بين الجنسين) عند بروز تناقض بينهما وبين مبادئ الشريعة. عند تقسيم الجمهور إلى فئات مختلفة حسب موقفهم من كل من دور الدين في الحياة العامة ومن الديمقراطية فإننا نجد أن هناك مجموعتين كبيرتين شبه متساويتين واحدة تميل للعلمانية (أي الفصل بين الدين والحياة العامة) والديمقراطية معاً فيما تميل الأخرى لقبول الديمقراطية ورفض العلمانية. هناك أيضاً مجموعتان صغيرتان شبه متساويتين ترفضان الديمقراطية، تميل أحدهما للفصل بين الدين والحياة العامة فيما تميل الأخرى لرفض هذا الفصل. يميل المجتمع الفلسطيني أيضاً لتقبل القيم الاجتماعية التقليدية، لكنه مع ذلك لا يعارض قيماً اجتماعية ليبرالية (مثل حق المرأة في العمل خارج المنزل أو الحصول على التعليم) وخاصة عندما لا تتعارض هذه القيم بشكل مكشوف مع الشريعة الإسلامية.
- (3) تظهر النتائج ارتفاعاً في نسبة اهتمام الجمهور بالأمر السياسي مقارنة بالوضع في 2010. قد يعود السبب لزيادة الاهتمام بالأمر السياسي هو استمرار تأثيرات الربيع العربي على الجمهور الفلسطيني. ومع ذلك تبقى الأكثرية بعيدة عن أمور السياسة وقد يعود ذلك لعدة أسباب: فمثلاً يميل الجمهور للاعتقاد بأن الأمور السياسية معقدة. كما أن نسبة عالية تفوق الثلث تعتقد أنها لا تعامل بمساواة مع بقية المواطنين. بل إن الأغلبية تعتقد أن الناس لا يستطيعون انتقاد السلطة بدون خوف. تعطي نسبة تقل عن 40% تقيماً إيجابياً لأحوال الديمقراطية وحقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية ويعتقد أكثر من ثلاثة أرباع الجمهور بانتشار الفساد في المؤسسات العامة. كما تظهر النتائج أن مصادر المعلومات الإخبارية للغالبية العظمى من الجمهور ليست الكلمة المكتوبة وإنما التلفزيون.
- (4) للدين مكانة عالية في الحياة الخاصة للمواطن الفلسطيني تفوق المكانة التي يعطيها المواطن للدين في الحياة العامة. يصف جزء كبير من المجتمع الفلسطيني نفسه بأنه متدين، لكن نسبة متوسطي التدين وغير المتدينين تفوق نسبة المتدينين. كذلك فإن حوالي النصف يعتقدون بأنه لا يجوز الفصل بين الدين وشؤون الدولة. عند تقسيم الجمهور إلى فئات مختلفة حسب درجة تدينهم وحسب موقفهم من دور ومكانة الدين في الحياة العامة نجد أن هناك ثلاث مجموعات رئيسية في المجتمع الفلسطيني: إسلاميون لا يريدون فصلاً بين الدين والدولة يشكلون حوالي ربع المجتمع، وعلمايون (بدرجات تدين مختلفة) يريدون اقتصار الدين على الحياة الخاصة وهؤلاء يشكلون حوالي نصف المجتمع، وتقليديون يريدون دوراً للدين في الحياة العامة لكنهم ليسوا من المتدينين. تلعب هذه التقسيمات دوراً بالغ الأهمية في التأثير على الانتماءات السياسية والسلوك الانتخابي ولكنها لا تترك أثراً كبيراً في التأثير على الموقف من الديمقراطية.
- (5) يثق نصف الفلسطينيين على الأقل بحكومتهم، لكن الثقة في قطاع غزة بحكومة حماس أعلى من الثقة في الضفة الغربية بحكومة سلام فياض. أظهرت النتائج تراجعاً ملموساً في تقييم الجمهور لأداء حكومة فياض وقد يعود ذلك على الأرجح للأزمة المالية التي كانت تمر بها السلطة الفلسطينية آنذاك. يجوز الجهاز القضائي وجهاز الشرطة في الضفة الغربية على نسبة ثقة أعلى مما يجوز عليه البرلمان أو الحكومة. يميل الجمهور للشك في المؤسسات العامة بسبب الاعتقادات الواسعة بوجود فساد فيها.
- (6) ينظر الجمهور للصراع مع إسرائيل كعامل معيق للديمقراطية والاصلاح السياسي. ومع ذلك، فإن النسبة الأكبر تعتقد أن أسباب تأخر العالم العربي داخلية وليست خارجية. يظهر الجمهور معارضة شديدة للتدخل الأمريكي في المنطقة العربية، لكنه لا يظهر كراهية للشعب الأمريكي. أما بالنسبة للصراع العربي-الإسرائيلي فإن الجمهور يرفض بقوة اعترافاً عربياً بالهوية اليهودية لإسرائيل، لكن نسبة تقرب من النصف تؤيد الحفاظ على اتفاقيات السلام مع إسرائيل.
- (7) ترك الربيع العربي أثراً ضئيلاً على الجمهور الفلسطيني نظراً لحجم المشاركة الضئيل فيه، ولم تبلغ نسبة الذين رأوا فيه انتصاراً لهم إلا أقل من الثلث. رأت النسبة الأكبر أن أسباب اندلاع الربيع العربي تتعلق بالبحث عن الحرية ورات نسبة أقل قليلاً أن السبب الأساسي يتعلق بقضايا اقتصادية. وانقسم الجمهور إلى قسمين شبه متساويين في الاعتقاد بأن الربيع العربي ساهم في تحقيق الغايات من ورائه.

(1) الأوضاع الاقتصادية والأمنية:

تشير النتائج إلى أن الأغلبية (65%) تقيم الأوضاع الاقتصادية العامة في المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة على أنها سيئة أو سيئة جداً فيما تقول نسبة من 35% أنها جيدة أو جيدة جداً. أما بالنسبة للأوضاع الاقتصادية الشخصية للفرد فلا تبدو بعيدة عن الصورة العامة. حيث تقول نسبة تبلغ حوالي الثلث (65%) أن دخل أسرهم لا يغطي نفقات احتياجاتهم فيما تقول نسبة من 35% أنه يغطي احتياجاتهم. أما بالنسبة للمستقبل، فإن النسبة الأكبر تميل للتشاؤم حيال الأوضاع العامة حيث تقول نسبة من 38% أن الوضع الاقتصادي في البلاد سيكون أسوأ خلال السنوات المقبلة فيما تقول نسبة من 34% فقط أنه سيكون أفضل وتقول نسبة تبلغ 28% أن الوضع الاقتصادي سيبقى على حاله. تشير النتائج إلى أنه بشكل عام تبدو الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة أسوأ منها في الضفة الغربية بالرغم من أن سكان الضفة الغربية يبدون أكثر تشاؤماً بشأن المستقبل الاقتصادي للبلاد. هذا الوضع أفضل من الوضع الذي ساد عام 2010، عند إجراء استطلاع الباروميتر الثاني حيث قالت آنذاك نسبة من 44% أن الوضع الاقتصادي سيكون أسوأ وقالت نسبة من 29% فقط أنه سيكون أفضل.

أما بالنسبة لتوفر الأمن والسلامة الشخصية فإن الأغلبية (67%) تشعر بتوفرها فيما تقول نسبة من 33% أنها غير متوفرة. تشكل هذه النتيجة تحسناً في الإحساس بالأمن مقارنة بعام 2010 عندما قالت نسبة من 60% فقط أنها تشعر بتوفر الأمن والسلامة الشخصية. نظراً لصعوبة الأوضاع الاقتصادية وارتفاع نسبة التشاؤم بالمستقبل الاقتصادي، فإن نسبة من 28% تقول أنها تفكر في الهجرة من البلاد فيما تقول نسبة من 72% أنها لا تفكر في الهجرة للخارج. ترتفع نسبة الرغبة في الهجرة في قطاع غزة حيث تبلغ 42% وتنخفض في الضفة الغربية حيث تبلغ 21%. وتنعكس هذه النتيجة مزيجاً من الضغوط الاقتصادية والاستقطاب السياسي وظروف الحصار التي يعيشها سكان قطاع غزة وخاصة في فترة إجراء الاستطلاع التي شهدت تصعيداً عسكرياً وهجوماً إسرائيلياً محدوداً على القطاع. في 2010 قالت نسبة من 31% فقط من سكان قطاع غزة أنها تفكر في الهجرة.

(2) النظرة للديمقراطية:

أظهرت النتائج أن الغالبية العظمى من الفلسطينيين (81%) تفضل النظام الديمقراطي على أي نظام آخر حتى مع الإدراك بأن لهذا النظام مشاكله. أعربت نسبة من 19% عن عدم موافقتها على هذا الرأي. كذلك، فإنه حتى عندما تم إقحام قضية الأمن كهدف يمكنه التنافس مع هدف الديمقراطية، فإن الغالبية رفضت تفضيل الأمن على الديمقراطية حيث أعربت نسبة من 64% عن اعتقادها بأن احتياجات الأمن لا تشكل مبرراً لعدم احترام حقوق الإنسان في فلسطين فيما اعتقدت نسبة من 36% بأن ذلك قد يكون مبرراً. تتشابه هذه النتائج مع تلك التي حصلنا عليها في استطلاع الباروميتر العربي السابقين في 2006¹ وفي عام 2010².

تظهر النتائج أيضاً أن الجمهور الفلسطيني يفهم معنى الديمقراطية وأنه بالعموم يقبل تفسيراً ليبرالياً لها. عرضنا على المستطلعين ست مواصفات للديمقراطية، ثلاث منها تتعلق بجوانب سياسية (هي الفرصة لتغيير الحكومة من خلال الانتخابات، والمساواة في الحقوق السياسية بين المواطنين، وحرية انتقاد الحاكم)، وواحدة تتعلق بمدى خلو النظام السياسي من الفساد، واثنين تتعلقان بجوانب اقتصادية-اجتماعية (تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتوفير الاحتياجات الأساسية مثل المأكل والملبس لكل مواطن)، وطلبنا منهم اختيار الصفة أو السمة الأكثر أهمية. اختارت الأغلبية (54%) الجوانب السياسية (حيث اختارت نسبة زادت عن الربع الانتخابات واختارت نسبة بلغت 18% المساواة في الحقوق السياسية، فيما اختارت نسبة من 10% حرية الانتقاد). أما بالنسبة للخلو من الفساد، فقد اختارته نسبة بلغت 22%، فيما اختارت نسبة بلغت الربع الجوانب الاقتصادية. عند سؤال الجمهور عن السمة أو الصفة ذات المرتبة الثانية في الأهمية، اختارت نسبة من 31% فقط المواصفات الاقتصادية-اجتماعية فيما اختارت نسبة من 22% القضاء على الفساد، واختارت النسبة الأكبر (48%) الجوانب السياسية. تتشابه هذه النتائج مع تلك التي حصلنا عليها في 2010.

تظهر النتائج ميلاً أكبر لتأييد الديمقراطية وقيمها عند البحث في قضايا محدودة مثل حقوق الأقليات غير المسلمة. تشير النتائج إلى أن 80% من الجمهور تعارض القول بأن الحقوق السياسية لغير المسلمين في بلد مسلم يجب أن يكون أقل من الحقوق السياسية للمسلمين فيما أيد ذلك 20% فقط. كما أن الثلث (67%) رفضوا الفكرة القائلة بأن هناك تعارضاً بين الإسلام

¹ <http://arabbarometer.org/content/arab-barometer-i-palestine> مصادر عام 2006

² <http://arabbarometer.org/content/arab-barometer-ii-palestine> مصادر عام 2010

والديمقراطية. كذلك تظهر النتائج رفضاً لنظام سياسي محكوم بالشريعة الإسلامية يخلو من الانتخابات أو الأحزاب السياسية حيث رأت نسبة من 56% أنه غير ملائم لفلسطين على الإطلاق ورأت نسبة من 31% فقط أنه ملائم أو ملائم جداً. من الجدير بالذكر أن كافة هذه النتائج تشير إلى ارتفاع في نسبة تأييد هذه القيم الديمقراطية مقارنة بنتائج عامي 2010 و2006.

تأتي المعارضة الضئيلة للديمقراطية في فلسطين من مجموعتين رئيسيتين: أولئك الذين يفضلون زعامة قوية وأولئك الذين يفضلون حكم الشريعة أو الذين يعتقدون بأن هناك تناقضاً بين الإسلام والديمقراطية. يظهر الجدول رقم (1) أن نسبة المعارضة الأكبر للديمقراطية (48%) تأتي من الذين يعتقدون أن الديمقراطية تتعارض مع الإسلام يتبعها بنسبة 30% الذين يعتقدون أن الزعامة القوية، غير المقيدة برلمان أو انتخابات، جيدة جداً كذلك ترتفع نسبة معارضة الديمقراطية لتصل إلى 28% بين الذين يعتقدون أنه نظاماً محكوماً بالشريعة بدون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية هو نظام ملائم جداً لفلسطين.

جدول رقم (1): معارضة النظام الديمقراطي حسب الموقف من قضايا مختارة

الموقف من نظام سياسي يكون فيه رئيس حكومة سلطوي (غير ديمقراطي) لا يابه بالبرلمان والانتخابات			
جيد جداً	جيد	سيء	سيء جداً
30%	25%	19%	17%
الموقف من نظام محكوم بالشريعة الإسلامية بدون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية			
ملائم جداً	ملائم	ملائم إلى حد ما	غير ملائم على الإطلاق
28%	24%	24%	15%
الموقف من القول بأن الديمقراطية نظام يتعارض مع تعاليم الإسلام			
موافق جداً	موافق	معارض	معارض بشدة
48%	23%	14%	24%

تشير النتائج إلى أن الموقف من الديمقراطية لا يتأثر كثيراً أو بشكل ثابت بدرجة التدين ولا بالاعتقادات حول دور أو مكانة الدين في الحياة العامة ولا بالانتماء السياسي. فمثلاً، بينما تبلغ نسبة تفضيل الديمقراطية 84% بين متوسطي التدين و79% بين المتدينين فإنها تهبط إلى 66% بين غير المتدينين. في استطلاعنا السابق في 2010 أظهرت النتائج أن التدين يضعف تأييد الديمقراطية بعض الشيء. أما في عام 2006 فأظهرت النتائج أن تأييد المتدينين وغير المتدينين للديمقراطية كان متطابقاً أو شبه متطابق. كذلك تشير النتائج إلى أن المعتقدين بأن الممارسات الدينية هي ممارسات خاصة يجب تفريقها عن الحياة الاجتماعية والسياسية (وهو موضوع سنناقشه لاحقاً في هذا القسم وفي القسم الرابع من هذه الورقة) لا تختلف مواقفهم تجاه الديمقراطية عن مواقف أولئك الذين يعتقدون أن الممارسات الدينية هي مسألة عامة حيث تبلغ نسبة تأييد الديمقراطية 82% بين المجموعة الأولى و79% بين المجموعة الثانية. كما أن الانتماء السياسي الحزبي لا يترك إلا أثراً طفيفاً على الموقف من الديمقراطية: بينما تبلغ نسبة تأييد الديمقراطية بين مؤيدي فتح 87% فإنها تهبط إلى 76% بين مؤيدي حماس و83% بين مؤيدي القوى الثالثة.

رغم التأييد الشعبي الواسع لقيم الديمقراطية فإن هذا التأييد يعتريه الضعف أحياناً عند الاختبار. هذه أربعة أمثلة على ذلك: عارضت نسبة من 45% القول بأنه يجب على الحكومة والمجلس التشريعي سن القوانين حسب رغبات الناس بينما قالت نسبة من 82% أنها توافق على القول بأنه يجب على الحكومة والمجلس التشريعي سن القوانين حسب الشريعة، وقالت نسبة من 31% أنها ترى في نظام محكوم بالشريعة الإسلامية بدون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية نظاماً ملائماً لفلسطين، وعارضت نسبة من 51% القول بأن الممارسات الدينية هي ممارسات خاصة يجب تفريقها عن الحياة الاجتماعية والسياسية.

تشير النتائج إلى أن الانتماء السياسي ودرجة التدين يؤثران على المواقف من هذه الموضوعات الأربعة وإن كان بدرجات متفاوتة. يشير الجدول رقم (2) إلى أن مؤيدي حركة فتح يظهرون بشكل ثابت معارضة أقل للقيم الديمقراطية من مؤيدي حركة حماس. كما يشير الجدول إلى أن مؤيدي الأحزاب الأخرى يحملون أفكاراً متشابهة مع أفكار مؤيدي فتح. أما المترددون في انتمائهم السياسي فتأتي مواقفهم، بدون استثناء، أقرب كثيراً لموقف مؤيدي فتح.

جدول رقم (2): مواقف الجمهور من أربع قضايا مختارة حسب التأييد السياسي الحزبي

لم يقرر	أحزاب أخرى	فتح	حماس	
%56	%62	%56	%44	(1) يوافق على القول بأنه يجب على الحكومة والمجلس التشريعي سن القوانين حسب رغبات الناس
%80	%59	%80	%94	(2) يوافق على القول بأن على الحكومة والمجلس التشريعي سن القوانين حسب الشريعة
%29	%17	%27	%44	(3) ترى في نظام محكوم بالشريعة الإسلامية بدون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية نظاماً ملائماً لفلسطين
%49	%64	%60	%34	(4) يؤيد القول بأن الممارسات الدينية هي ممارسات خاصة يجب تفريقها عن الحياة الاجتماعية والسياسية

يشير الجدول رقم (3)، الذي يستعرض مواقف الجمهور من نفس القضايا الأربعة ولكن حسب درجة التدين، إلى سياق مشابه ولكن بدرجة استقطاب أقل مما رأينا في العلاقة بين المواقف والانتماء السياسي. تظهر النتائج أن متوسطي التدين وغير المتدينين يظهران معارضة لقيم الديمقراطية أقل من معارضة الذين يعرفون أنفسهم على أنهم متدينون.

جدول رقم (3): مواقف الجمهور من أربع قضايا مختارة حسب درجة التدين

غير متدين	متوسط التدين	متدين	
%38	%46	%46	(1) يوافق على القول بأنه يجب على الحكومة والمجلس التشريعي سن القوانين حسب رغبات الناس
%54	%79	%89	(2) يوافق على القول بأن على الحكومة والمجلس التشريعي سن القوانين حسب الشريعة
%15	%30	%34	(3) ترى في نظام محكوم بالشريعة الإسلامية بدون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية نظاماً ملائماً لفلسطين
%71	%51	%41	(4) يؤيد القول بأن الممارسات الدينية هي ممارسات خاصة يجب تفريقها عن الحياة الاجتماعية والسياسية

قمنا كذلك، كما يظهر الجدول رقم (4)، بفحص دور التدين في التأثير على الموقف من واحدة من أهم هذه القيم (القبول بنظام تحكمه الشريعة لكن بدون انتخابات أو أحزاب سياسية) ولكن بعد التحكم بمتغيرات ثلاث: الجنس والعمر والتعليم:

- وجدنا بناءً على هذا الفحص أن النساء والرجال المتدينين يجدون هذا النظام ملائماً لفلسطين بنسبة أعلى من نسبة قبول الرجال والنساء متوسطي التدين وغير المتدينين، ولكننا وجدنا أيضاً فروقات في المواقف بين الرجال والنساء (28% و33% على التوالي).
- وجدنا كذلك أن المتدينين من ذوي الفئات العمرية المختلفة يميلون بشكل عام لقبول هذا النظام بنسبة أعلى من نسبة قبوله لدى متوسطي التدين وغير المتدينين من مختلف الأعمار. لكننا وجدنا أيضاً فروقات في المواقف بين الفئات العمرية المختلفة (35% و33% و28% و15% من الأصغر عمراً للأكبر).
- أخيراً، وجدنا علاقة بين مستوى التعليم والموقف من هذا النظام حيث ترتفع نسبة القبول به بين الذين لا يحملون شهادة من كلية أو جامعة (33%) وتنخفض بين الذين يحملون هذه الشهادة (25%). إلا أن درجة التدين تلعب دوراً في التأثير على الموقف من هذا النظام حتى بين نفس المستوى التعليمي، أي أن المتدينين من معظم الفئات التعليمية، باستثناء الأميين وحاملي الشهادة الابتدائية، أكثر ميلاً لقبول هذا النظام مقارنة مع متوسطي التدين وغير المتدينين.

جدول رقم (4): قبول نظام سياسي تحكمه الشريعة بدون انتخابات أو أحزاب سياسية

	متدين	متوسط المتدين	غير متدين	
الجنس	31%	27%	18%	ذكر
	37%	32%	11%	أنثى
العمر	38%	35%	19%	29-18
	37%	31%	20%	44-30
	34%	22%	13%	59-45
	16%	17%	0%	أكثر من 60
التعليم	27%	37%	33%	أبي وابتدائي
	39%	32%	14%	إعدادي و ثانوي
	29%	24%	12%	كلية وجامعي

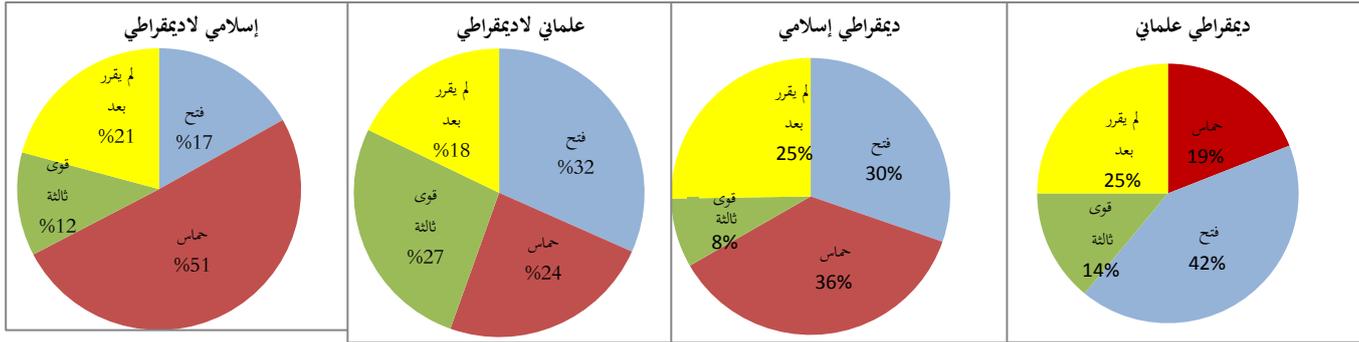
عند مقارنة مواقف المؤيدين والمعارضين للديمقراطية من مسألة دور الدين في الحياة العامة فإننا نجد أمامنا أربع مجموعات: (1) مؤيدون للديمقراطية يعارضون إعطاء الدين دوراً في الحياة العامة، أو ما يمكن تسميتهم بالديمقراطيين العلمانيين، (2) مؤيدون للديمقراطية يؤيدون في نفس الوقت إعطاء الدين دوراً في الحياة السياسية العامة، أو ما يمكن تسميتهم بالديمقراطيين الإسلاميين، (3) معارضون للديمقراطية يعارضون في نفس الوقت إعطاء الدين دوراً في الحياة السياسية العامة، أو ما يمكن تسميتهم بالعلمانيين اللاديمقراطيين، و(4) معارضون للديمقراطية يؤيدون إعطاء الدين دوراً في الحياة السياسية العامة، وهؤلاء يمكن تسميتهم بالإسلاميين اللاديمقراطيين. تشير نتائج الاستطلاع، كما في الجدول رقم 5، إلى أن المجموعة الأولى، أي الديمقراطيين العلمانيين، يبلغون 40% من الفلسطينيين (مقارنة مع 43% في استطلاع 2010 و 41% في استطلاع 2006). أما المجموعة الثانية، أي الديمقراطيين الإسلاميين، فيبلغون 41% (مقارنة مع 40% في استطلاع 2010 و 42% في استطلاع 2006). تبلغ المجموعة الثالثة، أي العلمانيين اللاديمقراطيين 9% (مقارنة مع 7% في الاستطلاعين السابقين). أما المجموعة الرابعة، الإسلاميين اللاديمقراطيين، فتبلغ نسبتها 11% (مقارنة مع 9% في استطلاع 2010 و 10% في استطلاع 2006).

جدول رقم (5): تقسيم الجمهور إلى أربع مجموعات حسب الموقف من كل من الديمقراطية ودور الدين في الحياة العامة (2006-2012)

معارضو الديمقراطية			مؤيدو الديمقراطية			يعتقد أن الدين مسألة خاصة
علماني لاديمقراطي			ديمقراطي علماني			
2006	2010	2012	2006	2010	2012	
7%	7%	9%	41%	43%	40%	
إسلامي لاديمقراطي			ديمقراطي إسلامي			يعتقد أن الدين مسألة عامة
2006	2010	2012	2006	2010	2012	
10%	9%	11%	42%	40%	41%	

تشير النتائج إلى وجود علاقة وثيقة بين هذه المجموعات الأربعة وبين التأييد أو التصويت للأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية. فالنسبة الأكبر من مؤيدي حماس (49%) تأتي من المجموعة الثانية (الديمقراطيين الإسلاميين) والنسبة الأكبر من مؤيدي فتح (52%) تأتي من المجموعة الأولى (الديمقراطيين العلمانيين). تحصل فتح على نسبة التأييد الأكبر (42%) من الديمقراطيين العلمانيين فيما تحصل حماس على 19% فقط من أصوات هذه المجموعة. لكن التأييد لحماس يرتفع بشكل بارز بين الإسلاميين اللاديمقراطيين حيث تحصل على 51% من أصواتهم. كما تحصل حماس على أكبر نسبة تأييد بين الديمقراطيين الإسلاميين (36%) فإيا تحصل فتح على 30% فقط من هذه المجموعة. أما بالنسبة للقوى الثالثة فإنها تحصل على نسبة كبيرة (27%) من أصوات العلمانيين اللاديمقراطيين. أنظر شكل رقم (1) أدناه.

شكل رقم (1): توزيع الانتماءات السياسية حسب نظام القيم الإسلامي-العلماني وموقفه من الديمقراطية



(3) تجربة المواطنة:

قام الاستطلاع بفحص السلوك والاعتقادات القائمة على تجربة المواطن الفلسطيني في علاقته بوطنه وسلطته متناولاً أربع قضايا: مدى الاهتمام والمشاركة السياسية، تقييم الجمهور للخدمات التي تقدمها السلطة وخاصة في مجالي الأمن والصحة، تقييم الجمهور لأوضاع الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتقييم الجمهور لأوضاع الفساد.

وجد الاستطلاع أن نسبة الاهتمام بالأمور السياسية قد ارتفعت عن مثيلتها في عام 2010 حيث بلغت 48% في عام 2012 فيما كانت آنذاك (40%) لكنها تبقى أقل مما كانت في عام 2006 حيث بلغت آنذاك 54%. ربما كانت النسبة في عام 2006 مرتفعة نظراً لإجراء الاستطلاع بعد بضعة أشهر من إجراء الانتخابات التشريعية في ذلك العام. ربما ساهم استمرار الانقسام في عام 2010 بزيادة نسبة الإحباط بين الفلسطينيين ودفع قسم منهم للابتعاد عن السياسة. أما في عام 2012 وبالرغم من استمرار الانقسام آنذاك فإن اندلاع أحداث الربيع العربي ربما قد ساهم في رفع نسبة الاهتمام بالأمور السياسية رغم أن الأكثرية بقيت بعيدة عنها. في هذا الاستطلاع قالت نسبة من 31% أن اهتمامها بالسياسة ضعيف فيما قالت نسبة من 32% أنها لا تهتم بالأمور السياسية. أما عند السؤال عن متابعة الأخبار السياسية فإن نسبة بلغت 69% قالت بأنها تتابع الأخبار بدرجة كبيرة أو بدرجة متوسطة فيما قالت نسبة من 31% أنها تتابعها بدرجة قليلة أو لا تتابعها بالمرّة. كانت نسبة الاهتمام بمتابعة الأخبار قد بلغت 61% في عام 2010 و79% في عام 2006.

بالرغم من انخفاض مستوى الأمية في فلسطين إلى أقل من 5%، في عام 2012 فإن المصادر الرئيسية للأخبار والمعلومات ليست الكلمة المكتوبة بل التلفزيون، مما يعني أن غالبية الجمهور لا تقرأ تحليلات معمقة وتفصيلية للأحداث من كتاب وصحفيين وخبراء. تستقي الغالبية العظمى من الجمهور الفلسطيني (86%) الأخبار من التلفزيون الذي يشاهد برامجه الإخبارية يومياً أو عدة مرات في الأسبوع. كذلك، تقول نسبة من 51% أنها تستمع للأخبار في الإذاعة يومياً أو عدة مرات في الأسبوع. وتقول نسبة من 38% أنها تستقي الأخبار من الإنترنت. أما الصحف اليومية فلا يقرأها بصورة يومية أو شبه يومية سوى 22% فقط. ومما يزيد الطين بلة أن 72% من الجمهور يقول بأن التلفزيون هو المصدر الأكثر وثوقاً للأخبار المحلية بينما لا يحصل الإنترنت أو الصحافة المحلية المطبوعة إلا على نسبة ضئيلة (12% و2% على التوالي). وتقول نسبة من 26% أن قناة تلفزيونية واحدة (الجزيرة) هي المصدر الموثوق الأول. ولعل الجانب الإيجابي الأكبر في نتائج الاستطلاع هو أن نسبة ليست قليلة (45%) من الفلسطينيين تستخدم الإنترنت بشكل يومي أو على الأقل مرة واحدة في الأسبوع (33% يستخدمونه يومياً و12% يستخدمونه على الأقل مرة في الأسبوع) وأن 53% من مستخدمي الإنترنت يستعملونه للتعرف على التطورات السياسية في البلد. تشكل هذه النتائج ارتفاعاً في نسبة استخدام الإنترنت مقارنة بعام 2010 حيث بلغت آنذاك 38% وقالت آنذاك نسبة من 44% فقط أنها تستخدمه للتعرف على التطورات السياسية في البلد.

سألنا أيضاً عن المشاركة في الانتخابات التشريعية السابقة حيث قالت نسبة من 63% أنها قد شاركت فيها فيما قالت نسبة من 37% أنها لم تشارك وتشمل هذه النسبة (عدم المشاركة) أولئك الذين لم يكن لهم حق المشاركة في ذلك الوقت، أي في عام 2006. رغم ارتفاع نسبة المشاركة في انتخابات عام 2006 السابقة فإن المشاركة في أو حضور نشاطات انتخابية في تلك الانتخابات كانت محدودة حيث قالت نسبة بلغت 26% أنها قد حضرت تلك النشاطات.

ربما يكمن السبب في قلة الاهتمام والمشاركة في نشاطات سياسية (باستثناء الانتخابات) في وجود اعتقادات واسعة حول تعقيد الأمور السياسية. ولعل الخوف من السلطات يلعب أيضاً دوراً في ردع المواطن عن المشاركة السياسية. وقد يكمن السبب أيضاً في انتشار الإحساس بين نسبة عالية من المواطنين بغياب المساواة في المعاملة مع بقية المواطنين. تظهر النتائج أن 75% يعتقدون أن السياسة تكون معقدة في بعض الأحيان بحيث أنهم لا يستطيعون فهم ما يجري. تشير النتائج أيضاً إلى أن أغلبية تصل إلى 55% تعتقد أن الناس في هذه الأيام لا تستطيع انتقاد السلطات بدون خوف. كما أن نسبة عالية تبلغ 36% تقول أنها لا تشعر بأنها تعامل بالتساوي مع باقي المواطنين في بلدها أو تشعر بذلك بدرجة ضئيلة، فيما تقول نسبة من 18% فقط أنها تشعر بالتساوي بدرجة كبيرة وتقول نسبة من 46% أنها تشعر بالتساوي بدرجة متوسطة. تشكل هذه النتائج انخفاضاً في نسبة الذين يقولون أنهم لا يشعرون بالمساواة حيث بلغت هذه النسبة 46% في عام 2010. من الجدير بالذكر في هذا المجال أن نسبة الإحساس العالية بعدم المساواة ترتبط بوضوح بالانقسام السياسي بين فتح وحماس والضفة وغزة، وهو ما أشرنا إليه أعلاه كسبب محتمل لانخفاض نسبة الاهتمام بالأمور السياسية. تشير النتائج إلى أن نسبة الإحساس بعدم المساواة في الضفة الغربية، التي تخضع لسيطرة حركة فتح، والتي تبلغ 35%، ترتفع بين مؤيدي حماس في الضفة لتبلغ 40% بينما تنخفض بين مؤيدي فتح والقوى الثالثة (34% و 25% على التوالي). أما في قطاع غزة، الواقع تحت سيطرة حركة حماس، حيث تبلغ نسبة الإحساس بعدم المساواة 38%، فالنتائج معاكسة: 16% فقط من مؤيدي حماس يشعرون بعدم المساواة بينما ترتفع هذه النسبة بين مؤيدي فتح لتبلغ 49%. تشير هذه النتائج إذاً إلى أن نسبة الإحساس بعدم المساواة ترتفع بين مؤيدي فتح في القطاع ومؤيدي حماس في الضفة لكنها تشير أيضاً إلى أن الإحساس بعدم المساواة مرتفع جداً بين مؤيدي فتح في القطاع حتى مقارنة مع مؤيدي حماس في الضفة. من الجدير بالذكر أن النتائج الراهنة تشير إلى انخفاض ملموس في نسبة الإحساس بعدم المساواة مقارنة بعام 2010 حيث قالت آنذاك نسبة من 46% من كافة الجمهور في الضفة وغزة أنها تشعر بعدم المساواة.

فحص الاستطلاع أيضاً مدى إحساس المواطنين بتوفر الأمن والسلامة الشخصية لهم ولأفراد أسرهم (كما أشرنا سابقاً). تشير النتائج إلى أن نسبة الإحساس بالأمن والسلامة، والتي تبلغ 67%، تبدو مرتفعة نظراً لظروف الاحتلال والحصار التي تعيشها المناطق الفلسطينية في الضفة والقطاع. ترتفع نسبة الإحساس بالأمن والسلامة في قطاع غزة حيث تبلغ 72% مقارنة بالوضع في الضفة الغربية حيث تبلغ 64%.

كما فحص الاستطلاع تقييم المواطن لأحوال الديمقراطية وحقوق الإنسان. أعطت نسبة من 39% تقييماً إيجابياً (جيداً جداً أو جيداً) للديمقراطية في فلسطين فيما أعطت نسبة من 29% تقييماً سلبياً (سيئاً أو سيئاً جداً) وقالت نسبة من 32% أنها ليست جيدة وليست سيئة. وفي سؤال مماثل أعطت نسبة بلغت 33% علامة إيجابية (من 6 إلى 10 درجات) في تقييمها لأوضاع الديمقراطية في فلسطين. وعند السؤال عن قدرة الناس على انتقاد الحكومة بدون خوف في مناطقهم المختلفة الخاضعة لحكومتين مختلفتين، واحدة في الضفة وأخرى في القطاع، فإن النسبة في الضفة الغربية (52%) كانت أعلى منها في قطاع غزة (33%) مما يشير إلى أن الجمهور يعتقد بأن حرية التعبير تحت حكومة حماس في قطاع غزة كانت مقيدة بشكل أكبر مما هي عليه تحت حكومة سلام فياض والرئيس محمود عباس في الضفة الغربية.

أخيراً، فحص الاستطلاع اعتقادات الجمهور حول وجود الفساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية حيث قالت الأغلبية العظمى (78%) أنها تعتقد أن الفساد منتشر في مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية وقالت نسبة من 22% أنه لا يوجد فساد في مؤسسات السلطة. تتطابق هذه النسب مع تلك التي وجدناها هنا في الباروميتر السابق في 2010. عند السؤال عما إذا كانت الحكومة الفلسطينية تعمل للقضاء على هذا الفساد أجابت نسبة من المعتقدين بوجود الفساد بلغت 45% أنها تعمل على ذلك بدرجة كبيرة أو متوسطة فيما قال الباقي أنها لا تعمل على ذلك أو تعمل عليه بدرجة قليلة.

تتأثر المشاركة السياسية بعدة عوامل كالتعليم والجنس والعمر وقطاع العمل ومنطقة السكن. وجد الاستطلاع مثلاً أن المشاركة في المظاهرات أو الاعتصامات حتى لو مرة واحدة ترتفع بين حملة الشهادة الجامعية، والرجال والشباب (بين 18-29 سنة)، والعاملين في القطاع العام والسكان في قطاع غزة (41% و 42% و 35% و 48% على التوالي) وتنخفض بين الأميين وحملة الشهادة الابتدائية، والنساء، والأكثر سناً (بين 45-59 سنة)، والعاملين في القطاع الخاص، وساكلي الضفة الغربية (13% و 17% و 30% و 38% و 22% على التوالي).

(4) مكانة ودور الدين والتدين في الحياة العامة والخاصة والقيم الاجتماعية.

فحص الاستطلاع أهمية الدين ودوره في حياة الفرد الفلسطيني الخاصة وفي الحياة العامة بما في ذلك الاعتقادات حول علاقة الدين ورجال الدين بأمور السياسة والحياة الاجتماعية-السياسية. وجد الاستطلاع أن للدين مكانة عالية في الحياة الخاصة والعامة، وأنها كانت متقاربة مع نتائج 2010. كما وجد أن الدور المعطى للدين في الحياة الخاصة يفوق كثيراً الدور المعطى له في الحياة العامة. فمثلاً، عند السؤال عن أهمية الصلاة في قرارات هامة مثل الزواج قالت نسبة من 53% أن عدم الصلاة تشكل عائقاً كبيراً، وقالت نسبة من 21% أنها عائق متوسط، أمام موافقتها على زواج شخص من الابن أو الابنة أو الأخ أو الأخت فيما قالت نسبة من 27% أن ذلك لا يشكل عائقاً أو أنه عائق بسيط. من المفيد هنا الإشارة أن استطلاع عام 2010 وجد أن نسبة بلغت 50% قالت أن عدم الصلاة تشكل عائقاً أمام قرار الزواج بينما بلغت هذه النسبة 63% في عام 2006.

من الجدير بالذكر أن التوجه المحافظ أو التقليدي الذي يرى في عدم الصلاة عائقاً كبيراً أمام قرار الزواج يتسع في قطاع غزة ليشمل 69% من الجمهور ويضعف في الضفة الغربية ليلعب 44% فقط. ووجدنا أيضاً أن مؤيدي فتح والقوى الثالثة أقل من مؤيدي حماس تمسكاً بهذا التوجه (43% لمؤيدي فتح و28% لمؤيدي القوى الثالثة مقارنة مع 80% لمؤيدي حماس). أما عند فحص مواقف مؤيدي القوى المختلفة حسب منطقة سكنهم فإننا نجد أن مؤيدي حماس في قطاع غزة هم الأكثر محافظة (88%) يتبعهم مؤيدو حماس في الضفة الغربية (73%) ثم مؤيدو فتح في قطاع غزة (52%)، ومؤيدو القوى الثالثة في قطاع غزة (47%)، ثم مؤيدو فتح في الضفة الغربية (37%) وأخيراً مؤيدو القوى الثالثة في الضفة الغربية (21%). أنظر جدول رقم (6) أدناه.

جدول رقم (6): الاعتقاد بأن عدم الصلاة يشكل عائقاً كبيراً أمام الزواج حسب المنطقة والتأييد السياسي

الضفة الغربية				قطاع غزة			
لم يقرر	قوى ثالثة	فتح	حماس	لم يقرر	قوى ثالثة	فتح	حماس
%42	%21	%37	%73	%77	%47	%52	%88

أما بالنسبة لدور الدين في الحياة العامة فتظهر النتائج انقساماً شبه متساو في الاعتقاد بأن الممارسات الدينية هي ممارسات خاصة يجب تفريقها عن الحياة الاجتماعية والسياسية، حيث وافق على ذلك 49% وعارضه 51%. وفي قضية مشابهة تتعلق بالموقف من قيام رجال الدين بالتأثير على قرارات الحكومة أظهرت النتائج ميلاً لرفض ذلك حيث عارضته نسبة من 60% وأيدته نسبة من 40%. من المفيد هنا الإشارة إلى أن نتائج استطلاع الباروميتر السابق في 2010 و2006 أظهرت ميلاً أكبر لإعطاء الدين دوراً في الحياة العامة حيث اعتقدت في عام 2006 نسبة بلغت 53% أن الممارسات الدينية هي ممارسات عامة وبلغت هذه النسبة 50% في عام 2010. كذلك رفضت في عام 2006 نسبة من 44% فقط إعطاء رجال الدين دوراً في التأثير على قرارات الحكومة وبلغت هذه النسبة 56% في عام 2010. أنظر جدول رقم 7 أدناه.

جدول رقم (7): دور الدين في الحياة العامة (2006-2012)

2012	2010	2006	
%51	%50	%53	الاعتقاد بأن الدين مسألة عامة
%40	%44	%56	الموافقة على أن لرجال الدين دور سياسي

ترتفع نسبة أولئك الذين يعتقدون أن الممارسات الدينية هي مسألة خاصة بين الأميين (54%) مقارنة بالجامعيين (46%)، وبين متوسطي التدين وغير المتدينين (51% و72% على التوالي) مقارنة بالمتدينين (41%)، وبين مؤيدي فتح والأحزاب الثالثة (60% و64% على التوالي) مقارنة بمؤيدي حماس (34%). أما بالنسبة لمعارضة تدخل رجال الدين في قرارات الحكومة فترتفع بين الجامعيين وكبار السن (60 سنة وأكثر) (68%) مقارنة بالشباب بين 18-29 عاماً (57%)، وبين الجامعيين حيث تصل إلى 64%، مقارنة بالأميين حيث تصل إلى 61%، وبين متوسطي التدين وغير المتدينين (62% و72% على التوالي) مقارنة بالمتدينين (43%)، وبين مؤيدي فتح والأحزاب الثالثة (70% و77% على التوالي) مقارنة بمؤيدي حماس (42%).

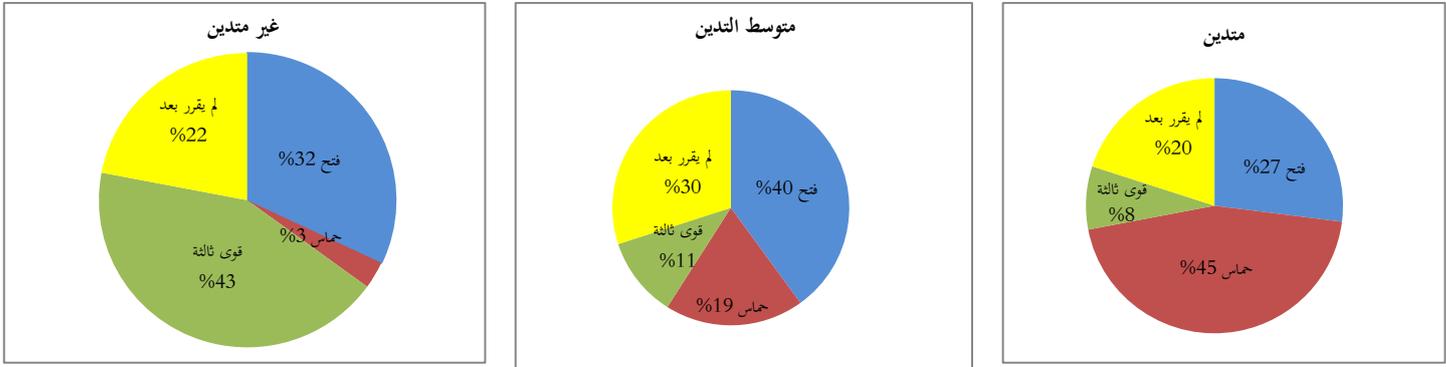
فحص الاستطلاع أيضاً حجم التدين في المجتمع الفلسطيني ودور التدين في التأثير على المواقف من قضايا سياسية واجتماعية. وجد الاستطلاع أن 43% من الجمهور الفلسطيني يصفون أنفسهم بأنهم متدينون وقالت نسبة من 50% أنها متوسطة التدين فيما قالت نسبة من 7% أنها غير متدينه. هذه النسب قريه جداً من تلك التي حصلنا عليها في استطلاع الباروميتر السابق في 2010. تشير النتائج إلى أن للتدين تأثير على المواقف من قضايا هامة مثل دور الدين في الحياه العامه وتأييد الحركات السياسية المختلفة والموقف من قضايا اجتماعية مثل التعليم المختلط وغيرها من الأمور. تميل أغلبية المتدينين (59%) كما يشير جدول رقم (8) أدناه إلى الاعتقاد بأن الممارسات الدينية هي مسأله عامه فيما تهبط هذه النسبه إلى 29% بين غير المتدينين. كذلك الحال بالنسبة للموقف من الاختلاط بين الجنسين في الجامعات حيث تعارضه نسبه تبلغ 55% من المتدينين و20% فقط من غير المتدينين.

جدول رقم (8): دور درجة التدين في التأثير على مواقف سياسيه واجتماعيه

غير متدين	متوسط التدين	متدين	
29%	51%	59%	الاعتقاد بأن الدين مسأله عامه
20%	36%	55%	معارضة الاختلاط في الجامعات

ويشير الشكل رقم (2) أدناه إلى أن تأييد حماس بين المتدينين يصل إلى 45% لكنه يهبط إلى 19% بين متوسطي التدين و3% بين غير المتدينين. في المقابل ترتفع نسبة تأييد فتح بين متوسطي التدين حيث تبلغ 40% لكنها تهبط إلى 27% بين المتدينين. وتحصل القوى الثالثه على نسبه التأييد الأكبر بين غير المتدينين حيث تصل إلى 43% وتهبط إلى 8% بين المتدينين.

شكل رقم (2): دور درجة التدين في تأييد الحركات السياسيه



عند مقارنة مواقف الجمهور حسب درجة تدينه (المتدين ومتوسط التدين وغير المتدين) من مسألة دور الدين في الحياه العامه فإننا، كما يتضح من جدول رقم 9 أدناه، نجد أماننا ست مجموعات: (1) مجموعة تبلغ 18% من كافة الجمهور الفلسطيني تتشكل من المتدينين الذين يعتقدون أن الدين مسأله خاصه (2) متدينون يعتقدون أن الدين مسأله عامه، وهؤلاء يشكلون ربع الجمهور الفلسطيني، (3) متوسطي تدين يعتقدون أن الدين مسأله خاصه، وهؤلاء يشكلون 26% من الجمهور، (4) مجموعة تبلغ الربع هي من متوسطي التدين الذين يعتقدون أن الدين مسأله عامه، (5) مجموعة صغيره لا تتجاوز 5% من الجمهور وهي غير متدينه وتعتقد في الوقت ذاته أن الدين مسأله خاصه، و(6) مجموعة لا تتجاوز 2% من الجمهور الفلسطيني ليست بالمتدينه لكنها تعتقد أن الدين مسأله عامه.

جدول رقم (9): تقسيم الجمهور إلى ست مجموعات حسب درجة التدين والموقف من دور الدين في الحياة العامة

غير متدين	متوسط التدين	متدين	
(5)	(3)	(1)	يعتقد أن الدين مسألة خاصة
%5	%26	%18	
(علماني)	(علماني)	(علماني)	
(6)	(4)	(2)	يعتقد أن الدين مسألة عامة
%2	%25	%25	
(تقليدي)	(تقليدي)	(إسلامي)	

تسمح هذه النتائج لنا بتقسيم الجمهور الفلسطيني إلى مجموعات ثلاثة: علمانيون وإسلاميون وتقليديون. يؤيد العلمانيون فضلاً بين الدين والدولة مع أن قسماً ليس قليلاً منهم متدينون. أما الإسلاميون فيؤمنون بأن الإسلام دين ودولة وأنه لا يجوز الفصل بينهما، وجميع هؤلاء من المتدينين. أما التقليديون فأغلبهم من متوسطي التدين مع نسبة قليلة من غير المتدينين، وهؤلاء يعتقدون أن للدين مكانه في الدولة والمجتمع. تشير النتائج إلى أن حجم العلمانيين يبلغ 49% من الجمهور الفلسطيني فيما تبلغ نسبة الإسلاميين 25% والتقليديين 27%.

عند النظر بمزيد من التفصيل في اتجاهات التأييد السياسي ودور مزيج من درجة التدين والمواقف تجاه دور الدين في الحياة العامة فإننا نجد كما يظهر الجدول رقم (10) أدناه أن (53%) من الإسلاميين (أي الجمهور المتدين الذي يعتقد في الوقت ذاته أن الممارسات الدينية مسألة عامة) يصوتون لحماس يتبعهم 34% من الجمهور العلماني المتدين. في المقابل يصوت حوالي نصف (48%) العلمانيين من متوسطي التدين لفتح يتبعهم 31% من العلمانيين المتدينين ونسبة متطابقة (31%) من التقليديين متوسطي التدين. أما قاعدة القوى والحركات الثلاثة فتأتي أساساً من بين العلمانيين غير المتدينين (47%) تتبعها نسبة من 29% من بين التقليديين غير المتدينين.

جدول رقم (10): دور التدين والاعتقادات حول مكانة الدين في الدولة في تأييد الحركات السياسية (%)

المجموع	لم يقرر بعد	أخرى	فتح	حماس	علماني متدين
100	23	12	31	34	علماني متدين
100	18	6	24	53	إسلامي
100	27	11	48	14	علماني متوسط التدين
100	34	10	31	25	تقليدي متوسط التدين
100	20	47	33	0	علماني غير متدين
100	29	29	29	12	تقليدي غير متدين

وعند النظر في مواقف هذه المجموعات من الديمقراطية فإننا نجد أنها جميعاً وبدون استثناء تؤيدها. لكن نسبة التأييد أعلى بين العلمانيين والتقليديين (وخاصة المتدينين ومتوسطي التدين من بينهم) حيث تتراوح بين 83% و85% فيما تنخفض بين الإسلاميين حيث تصل إلى 76%. من المفيد هنا الإشارة إلى أن العلمانيين غير المتدينين هم الأقل تأييداً للديمقراطية (65%) من بين المجموعات الستة. أنظر جدول رقم 11 أدناه.

جدول رقم (11): الموقف من الديمقراطية بين المجموعات الستة

مؤيدو الديمقراطية	معارضو الديمقراطية	
83%	17%	علماني متدين
76%	24%	إسلامي
85%	15%	علماني متوسط التدين
84%	16%	تقليدي متوسط التدين
65%	35%	علماني غير متدين
73%	27%	تقليدي غير متدين

أما بالنسبة لدور الدين في الحياة الاجتماعية فإن النتائج تشير بوضوح إلى أن المجتمع الفلسطيني يميل لتقبل القيم "التقليدية" وخاصة تلك المتعلقة بالمرأة والتي يكون مصدرها الشريعة الإسلامية. ولكن بالرغم من ذلك، فإن هذا المجتمع يميل أيضاً لتقبل القيم الاجتماعية الليبرالية وخاصة عندما لا يكون في ذلك تعارض مكشوف مع الشريعة. تشير النتائج مثلاً إلى أن أكثر من نصف الجمهور بقليل (52%) لا يقبل بغير الحجاب لباساً للمرأة حتى لو كان اللباس الآخر محتشماً. كما أن 77% من الجمهور يعتقدون أن الرجل أفضل من المرأة في تولي القيادة السياسية. رغم هذه النزعة المحافظة أو التقليدية، فإن المجتمع الفلسطيني يميل لقبول قيم ليبرالية مختلفة. فمثلاً تؤيد الغالبية العظمى (85%) عمل المرأة المتزوجة خارج البيت، وترفض الأغلبية (79%) التمييز بين المرأة والرجل في الحق في التعليم. أنظر الجدول رقم 12 أدناه.

جدول رقم (12): مقارنة بين نتائج استطلاع الباروميتر الراهن مع الاستطلاعين السابقين حول المواقف من قضايا اجتماعية-سياسية

2006	2010	2012	
48%	50%	52%	الاعتقاد بأن لباس الحجاب ضروري للمرأة
85%	77%	72%	الاعتقاد بأن الرجال أفضل من النساء في القيادة السياسية
85%	84%	85%	الاعتقاد بأن المرأة المتزوجة يمكن أن تعمل خارج المنزل
74%	83%	79%	رفض أولوية تعليم الأولاد على تعليم البنات

تشير النتائج إلى أنه باستثناء الموقف من الحجاب، فإن النساء عموماً أكثر ليبرالية من الرجال عندما يتعلق الأمر بشؤون المرأة. فمثلاً تقول نسبة من 45% من النساء (مقابل 50% من الرجال) بأن الحجاب ليس ضرورياً وأنه يمكن للمرأة الاكتفاء بلباس محتشم، فإن 92% من النساء (مقابل 77% من الرجال) يقلن بأنه يحق للمرأة المتزوجة العمل خارج المنزل، وبينما تقول نسبة من 77% من الرجال أن الرجل أفضل من المرأة في تولي القيادة السياسية فإن هذه النسبة تهبط إلى 66% بين النساء. كذلك بينما توافق نسبة من 26% من الرجال على أن التعليم الجامعي للأولاد أهم من التعليم الجامعي للبنات فإن هذه النسبة تهبط إلى 16% بين النساء.

كذلك، فإن الانتماء أو التأييد السياسي يلعب دوراً مهماً في التأثير على المواقف الاجتماعية هذه، حيث يميل مؤيدو فتح والقوى الثالثة إلى تبني مواقف ليبرالية فيما يتبنى مؤيدو حماس مواقف محافظة أو تقليدية. فمثلاً، بينما تعتقد نسبة من 53% من مؤيدي فتح و64% من مؤيدي القوى الثالثة أن الحجاب ليس ضرورياً فإن هذه النسبة تهبط إلى 35% بين مؤيدي حماس. ينطبق نفس المبدأ على مواقف أخرى مثل الموقف من عمل المرأة المتزوجة خارج المنزل، ومن القول بأن الرجال أفضل في تولي القيادة السياسية من النساء، ومن الاعتقاد بأن التعليم الجامعي للأولاد أهم من التعليم الجامعي للبنات.

(5) النظرة للمؤسسات العامة والثقة بفاعليتها:

تظهر النتائج ثقة عالية في مصداقية الانتخابات الفلسطينية الأخيرة التي جرت في عام 2006 حيث قالت نسبة من 84% أنها كانت حرة ونزيهة (توزعت بين 55% قالت أنها تميزت بجرحتها ونزاهتها المطلقة و29% قالت أنها كانت حرة ونزيهة مع بعض المشاكل الثانوية). ترتفع نسبة الثقة المطلقة في الانتخابات بين مؤيدي حماس (71%) مقارنة بمؤيدي فتح (43%)، وبين المتدينين (56%) مقارنة بمتوسطي التدين (42%). من الجدير بالذكر أن حماس كانت قد فازت في تلك الانتخابات. كذلك ترتفع نسبة الثقة المطلقة بنزاهة الانتخابات كلما كان العمر أكبر، فمثلاً يبلغ هذه النسبة 39% بين ذوي الأعمار من 18-29 فإنها ترتفع لتصل إلى 49% بين ذوي الأعمار من 30-44، وإلى 57% بين ذوي الأعمار من 45-59، وإلى 61% بين من أعمارهم 60 سنة أو أكبر. كما تتأثر أيضاً بالجنس أو الجندر حيث ترتفع لتصل إلى 54% بين الرجال وتهدب إلى 43% بين النساء.

تظهر النتائج أن أغلبية من الفلسطينيين في قطاع غزة تثق بدرجة كبيرة أو بدرجة متوسطة بالحكومة الفلسطينية في منطقتها حيث تقول نسبة من 58% من سكان قطاع غزة أنها تثق بحكومة اسماعيل هنية (أي حكومة حماس) فيما تقول نسبة من 49% فقط من سكان الضفة أنها تثق بحكومة سلام فياض. ينطبق الأمر ذاته على الثقة بالمجلس التشريعي حيث تبلغ النسبة في قطاع غزة 55% وفي الضفة 46%. ترتفع نسبة الثقة بالمؤسسات العامة في الضفة الغربية عندما يتعلق الأمر بالشرطة حيث تقول نسبة من 69% أنها تثق بها بدرجة كبيرة أو متوسطة فيما تقول نسبة من 65% من سكان قطاع غزة أنها تثق بجهاز الشرطة في القطاع.

عند السؤال عن تقييم أداء حكومة سلام فياض قالت نسبة من 44% من مجمل سكان الضفة والقطاع أن أداءها جيد أو جيد جداً. في عام 2010 بلغت نسبة التقييم الإيجابي لحكومة فياض 51%. تعكس النتائج الراهنة تراجعاً في مكانة فياض وحكومته يعود على الأغلب للفشل في معالجة الأزمة المالية التي كانت تمر بها السلطة آنذاك. أما أداء الجهاز القضائي التابع للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية فحصل على تقدير إيجابي بلغ 59% وكانت هذه النسبة قد بلغت 53% في عام 2010. بوجه عام، كان التقييم الإيجابي لأداء حكومة فياض والجهاز القضائي التابع للسلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس عباس شبه متساوٍ في الضفة الغربية وقطاع غزة.

عند سؤال الجمهور عن طبيعة التحديات التي تواجه الحكومة الفلسطينية من بين قائمة اشتملت على تسعة تحديات فإن النصف اختاروا الوضع الاقتصادي من فقر وبطالة وارتفاع أسعار فيما جاء الاحتلال الإسرائيلي وإيجاد حل للقضية الفلسطينية في المرتبة الثانية حيث اختارته نسبة من 24%. جاء في المرتبة الثالثة الفساد الذي اختارته نسبة من 9%، ثم الانقسام الداخلي وغياب الوحدة الوطنية (8%)، ثم غياب الاستقرار والأمن الداخلي (3%). لم تختلف الإجابات جوهرياً عندما كان السؤال مفتوحاً حيث جاء الاقتصاد على رأس التحديات (31%) ثم الاحتلال وإيجاد حل للقضية (28%)، ثم الانقسام (13%)، ثم الفساد (12%)، ثم الاستقرار والأمن الداخلي (5%). عند سؤال الجمهور عن قدرة الحكومة في منطقتها (في كل من الضفة وقطاع غزة) على مواجهة وحل وهذه التحديات فإن الثقة بقدرة حكومة حماس في قطاع غزة (59%) كانت أعلى بكثير من الثقة بقدرة حكومة سلام فياض في الضفة الغربية (41%).

تعكس هذه النتائج درجة من الشك في المؤسسات العامة وخاصة في الضفة الغربية ولعل السبب في ذلك يعود لوجود اعتقادات واسعة بوجود فساد في هذه المؤسسات كما أشرنا في موضع سابق. تشير النتائج إلى أن 84% من سكان الضفة الغربية يعتقدون بوجود فساد في المؤسسات العامة للسلطة في هذه المنطقة فيما تبلغ نسبة الاعتقاد بوجود فساد في المؤسسات العامة للسلطة حماس بين سكان القطاع 67%. كذلك فإن نسبة كبيرة جداً في الضفة الغربية (74%) تعتقد أنه لا يمكن الحصول على وظيفة أو عمل هذه الأيام بدون واسطة فيما تبلغ هذه النسبة 54% فقط في قطاع غزة.

(6) قضايا وشئون دولية وعربية وإسرائيلية:

تناول الاستطلاع مجموعة من القضايا العالمية والعربية المعاصرة مركزاً بشكل خاص على اعتقادات الجمهور الفلسطيني حول قضايا اقتصادية دولية، وأسباب تأخر العالم العربي، والموقف من التدخل الخارجي في عملية الإصلاح، والموقف من الانفتاح على العالم الخارجي، والموقف من الولايات المتحدة، والموقف من التسوية مع إسرائيل والاعتراف بهويتها اليهودية.

فحص الاستطلاع اعتقادات الجمهور حول العلاقات الاقتصادية الفلسطينية بدول اجنبية وعن المساعدات الخارجية والتجارة الدولية. قالت أغلبية كبيرة بلغت 70% أن التجارة مع بلدان أخرى يجب أن تزداد كثيراً. كذلك تعتقد نسبة مماثلة (67%) أن حجم المساعدات الخارجية لفلسطين يجب أن يزيد فيما قالت نسبة من 8% فقط أن المساعدات يجب أن تنقص. تعتقد أغلبية كبيرة من الجمهور تتراوح بين 75% و78% أن للمساعدة الخارجية والتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي تأثيرات إيجابية على الاقتصاد الفلسطيني. كما أن نسبة تتراوح ما بين 56% و60% تعتقد أن هذه المساعدات والتجارة والاستثمارات لها تأثيرات إيجابية على أوضاعهم الوظيفية. لكن الجمهور يفضل تقوية علاقات فلسطين الاقتصادية مع دول معينة وإضعافها مع دول أخرى. تقول أغلبية تتراوح بين 66% و68% أنها تريد علاقات اقتصادية قوية مع السعودية وتركيا فيما تقول نسبة من 49% أنها تريد علاقات اقتصادية قوية مع إيران وتقول نسبة من 35% فقط أنها تريد علاقات اقتصادية قوية مع الولايات المتحدة. وفي حالة إسرائيل فإن 17% فقط يريدون تقوية العلاقات الاقتصادية معها فيما تقول نسبة من 72% أنها تريد علاقة اقتصادية أضعف منها.

وجد الاستطلاع أن نصف الجمهور الفلسطيني يعتقد أن الصراع مع إسرائيل يشكل إلى حد كبير عائقاً أمام الإصلاح السياسي في فلسطين فيما تقول نسبة إضافية من 39% أن هذا الصراع يشكل عائقاً إلى حد ما. لكن هذا لا يعني أن الجمهور الفلسطيني يعزى تأخر العالم العربي لأسباب خارجية. فحسنا في هذا الاستطلاع عن اعتقادات الجمهور حول أسباب تأخر العالم العربي: هل هي داخلية أم خارجية أم خليط من الاثنين. تشير النتائج إلى أنه بينما تعتقد نسبة من 28% فقط أن أسباب عدم تطور العالم العربي مقارنة مع مناطق أخرى في العالم هي أسباب خارجية فإن نسبة من 30% تعتقد أن الأسباب داخلية، فيما تقول نسبة من 43% أنها مزيج من الاثنين. لكن عند السؤال عن الإصلاح السياسي في فلسطين تحديداً وعمما إذا كان التدخل الخارجي يشكل عائقاً أمامه فإن النسبة الأكبر اعتقدت بذلك حيث قالت نسبة من 43% أن ذلك صحيح إلى حد كبير وقالت نسبة من 42% أنها توافق على ذلك إلى حد ما. أما عند السؤال عن دور أطراف خارجية في المسيرة الديمقراطية في فلسطين فإن النتائج كانت متفاوتة: قالت الأغلبية (52%) أن دور الولايات المتحدة سلبى فيما قالت نسبة من 35% فقط أن دور الاتحاد الأوروبي سلبى ورأت نسبة من 22% فقط أن دور الدول المجاورة لفلسطين سلبى.

بالرغم من أن الغالبية العظمى من الفلسطينيين (89%) لم يزوروا أي بلد غربي خلال السنوات الخمسة الماضية فإن أغلبية كبيرة (64%) تعتقد أن من الأفضل لفلسطين أن تفتح بدرجة أكبر على العالم الخارجي فيما تقول نسبة من 10% فقط أن من الأفضل تقليل الانفتاح على العالم الخارجي. كما أن الغالبية العظمى (86%) تعتقد أن ازدياد تواصل العالم مع بعضه البعض هو أمر إيجابي لأنه يساهم في إثراء المجتمع الفلسطيني ثقافياً. تقول نسبة من 6% فقط أن ازدياد التواصل والانفتاح العالمي سيء أو سيء جداً.

تشير النتائج إلى أن موقف الجمهور الفلسطيني من الولايات المتحدة متنوع. فمثلاً تقول أغلبية من 63% أن تدخل الولايات المتحدة في المنطقة يبرر العمليات المسلحة ضدها في كل مكان فيما تعارض ذلك نسبة من 37%. مع ذلك، فإن نسبة 42% تريد من الولايات المتحدة العمل على حل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وتقول نسبة من 11% أنها تريد منها العمل على نشر الديمقراطية في المنطقة العربية. تقول نسبة من 38% فقط أن على الولايات المتحدة عدم التدخل في المنطقة. كذلك، عند السؤال عن الشعب الأمريكي قالت نسبة من 52% أنه شعب جيد. يتأثر الموقف من الشعب الأمريكي بالتعليم والدخل والانتماء السياسي. يظهر الجدول رقم (13) أن ذوي التعليم الأعلى وذوي الدخل الكافي ومؤيدي حركة فتح والقوى الثالثة والذين لم يقرروا لمن سيصوتون في انتخابات جديدة يميلون لاتخاذ مواقف إيجابية من الشعب الأمريكي فيما يميل ذوو التعليم المنخفض وذوي الدخل غير الكافي ومؤيدو حركة حماس إلى اتخاذ مواقف أقل إيجابية منه.

جدول رقم (13): نظرة إيجابية من الشعب الأمريكي حسب متغيرات مختارة

رغم سلبية السياسة الخارجية الأمريكية فإن الشعب الأمريكي شعب جيد		
43%	أمي وإبتدائي	التعليم
52%	إعدادي وثانوي	
53%	كلية وجامعي	
56%	كافي	دخل الأسرة
51%	وسط	
47%	غير كافي	
38%	حماس	التأييد السياسي
55%	فتح	
66%	قوى ثلثه	
60%	لم يقرر	

أخيراً، بالرغم من أن 47% من الجمهور الفلسطيني يؤيد الحفاظ على اتفاقات السلام مع إسرائيل، فإن أغلبية كبيرة (78%) تبدي معارضة لاعتراف عربي بهوية إسرائيل كدولة يهودية. تتأثر نسبة تأييد الحفاظ على اتفاقات السلام مع إسرائيل بالعمر والجنس ودرجة التعليم ومستوى الدخل ودرجة التدين والانتماء السياسي. ترتفع نسبة التأييد (48%) بين أعمار 18-29 لكنها تنخفض إلى 45% بين أعمار 45-59 وتنخفض إلى 39% بين الأعمار من 60 سنة فأكثر. كما أن النساء أكثر تأييداً للاتفاقات من الرجال (50% و 43% على التوالي). تميل أغلبية من الأقل تعليماً، أي الأميين وحاملي الشهادة الابتدائية، لتأييد هذه الاتفاقات (54%) فيما تنخفض هذه النسبة إلى 47% بين حاملي الشهادة الإعدادية والثانوية وإلى 44% بين خريجي الكليات والجامعات. ترتفع نسبة التأييد أيضاً بين ذوي الدخل الكافي والمتوسط (46% و 50% على التوالي) وتنخفض بين ذوي الدخل غير الكافي (42%). كذلك يميل غير المتدينين لتأييد الاتفاقات (68%) فيما يقل التأييد لها بين متوسطي التدين ليصل إلى 51% وتنخفض هذه النسبة إلى 38% فقط بين المتدينين. وكما هو متوقع ترتفع نسبة التأييد للاتفاقات بين مؤيدي فتح (70%) لكنها تنخفض بين مؤيدي القوى الثالثة لتصل إلى 54% وبين الذين لم يقرروا لمن سيصوتون في انتخابات جديدة (49%) وبين مؤيدي حماس (20%) أنظر جدول رقم 14 أدناه.

جدول رقم 14: تأييد الحفاظ على اتفاقات السلام مع إسرائيل حسب متغيرات مختلفة

تأييد الحفاظ على اتفاقات السلام مع إسرائيل		
48%	29-18	العمر
48%	44-30	
45%	59-45	
39%	60 وأكثر	
43%	الرجال	الجنس
50%	النساء	
38%	أمي/ ابتدائي	المستوى التعليمي
55%	إعدادي/ ثانوي	
16%	كلية/ جامعة	

كافي	46%	الدخل
متوسط	50%	
غير كافي	42%	
متدين	38%	درجة التدين
متوسط التدين	51%	
غير متدين	68%	
حماس	20%	لم يقرر
فتح	70%	
قوى ثالثة	54%	
لم يقرر	49%	

(7) الربيع العربي:

لم يترك الربيع العربي تأثيراً بالغاً على الجمهور الفلسطيني. تشير النتائج إلى أن 12% فقط قد شاركوا في فعالياته. كما أن حوالي نصف الجمهور يجد صعوبة في تحديد ما إذا كان هذا الربيع العربي انتصاراً أم خسارة شخصية له، وفيما تقول نسبة من 31% أنه كان انتصاراً، فإن نسبة من 20% تراه خسارة شخصية لها.

عند سؤال الجمهور عن رأيه في الأسباب التي أدت إلى اندلاع الربيع العربي فإن ثلاثة أسباب تبدو الأقوى: (1) البحث عن الحريات المدنية والسياسية والتحرر من الاضطهاد، وقد اختارته نسبة من 45%، (2) تحسين الوضع الاقتصادي، واختارته نسبة من 43%، و (3) محاربة الفساد الذي اختارته نسبة من 10%. عند البحث في أسباب ثانية وثالثة لاندلاع الربيع العربي برز بشكل خاص تركيز على قضايا العدالة الاجتماعية وحكم القانون.

وعند سؤال الجمهور عن رأيه فيما إذا ساعد الربيع العربي في تحقيق الغايات من ورائه انقسم الجمهور إلى قسمين شبه متساويين (49% مقابل 51%) في الاعتقاد بأنها قد نجحت فعلاً. ترتفع نسبة الاعتقاد بنجاح الربيع العربي في قطاع غزة (67%) مقارنة بالضفة الغربية (40%)، بين ذوي الدخل غير الكافي (54%) مقارنة بالدخل المتوسط (49%) والدخل الكافي (47%)، وبين الشباب من 18-29 سنة (50%) مقارنة بالأكثر سناً وخاصة الذين يزيد عمرهم عن 60 سنة (37%) وبين حاملي شهادة الكليّة أو الجامعة (50%) مقارنة بالأميين وحاملي الشهادة الابتدائية (43%)، وبين المتدينين (43%) مقارنة بمتوسطي التدين (43%) وغير المتدينين (46%)، وبين مؤيدي حماس (62%) مقارنة بمؤيدي فتح (52%) والقوى الثالثة (46%) والذين لم يقرروا بعد لمن سيصوتون (39%).

وعند البحث في القضايا الدستورية الكبيرة التي برزت على ضوء الربيع العربي والتي يراها الجمهور ذات أولوية هامة في صياغة دساتير ما بعد الربيع العربي جاءت على رأسها قضايا اجتماعية-اقتصادية أولاً مثل تأمين حقوق العمال وتأمين حماية اجتماعية وتأمين صحي (تراوحت نسبة الاعتقاد بأهميتها بين 96% و 97%). جاء ثانياً قضايا تتعلق بالمساواة مثل المساواة بين الرجال والنساء والمساواة بين المسلمين وغير المسلمين (87% و 88%)، ثم التأكيد على الشريعة الإسلامية كمصدر أساسي للتشريع (88%). جاء بعد ذلك قضايا تتعلق بالنظام السياسي مثل فصل السلطات ومنع رئيس الدولة من التمتع بقوة مطلقة وإبقاء الجيش خارج السياسة (بنسب تراوحت بين 72% و 76%).

ملحق:

نتائج استطلاع الباروميتر العربي - فلسطين كانون أول (ديسمبر) 2012

كانون أول (ديسمبر) 2012 كانون أول (ديسمبر) 2010 آيار (مايو) 2006

(1) قضايا اقتصادية وأمنية:

Q101 في الوقت الحالي كيف تقيم الوضع الاقتصادي العام في منطقتك (للباحث حسب منطقتك ضفة/ غزة)؟			
1.4	2.4	3.9	1. جيد جدا
12.2	35.5	30.7	2. جيد
39.7	39.5	39.8	3. سيء
46.7	22.6	25.6	4. سيء جدا
Q102 برأيك، كيف سيكون الوضع الاقتصادي في منطقتك (للباحث حسب منطقتك ضفة/ غزة)؟ خلال السنوات القليلة القادمة (3-5 سنوات) مقارنة مع الوضع الحالي؟			
11.7	5.3	7.2	1. أفضل بكثير
29.5	23.3	26.9	2. أفضل بقليل
18.0	27.3	28.3	3. تقريبا بنفس الوضع الحالي
23.1	21.0	19.6	4. أسوأ بقليل
17.6	23.2	17.9	5. أسوأ بكثير
Q104 هل تفكر بالهجرة من بلدك؟			
6.5	11.3	11.6	1. نعم لأسباب اقتصادية
2.3	2.1	2.4	2. نعم لأسباب سياسية
6.3	10.7	11.8	3. نعم لأسباب اقتصادية وسياسية
2.1	0.9	2.1	4. نعم لأسباب أخرى حدد _____
82.7	74.9	72.0	5. لا أفكر في الهجرة
Q105 هل تشعر هذه الأيام بأن الأمن والسلامة الشخصية لك ولأفراد أسرته متوفرين أم غير متوفرين؟			
-	11.3	7.9	1. متوفرين بشكل كامل
-	48.5	59.2	2. متوفرين
-	33.4	29.4	3. غير متوفرين
-	6.8	3.6	4. غير متوفرين على الإطلاق
Q1016 سوف أقرأ عليك بعض العبارات المتعلقة بدخل أسرتك، أي من هذه العبارات الأقرب لوصف دخل أسرتك؟			
-	11.6	12.2	1. دخل الأسرة يغطي نفقات احتياجاتنا بشكل جيد ونستطيع أن نوفر
-	24.2	22.8	2. دخل الأسرة يغطي نفقات احتياجاتنا دون مواجهة صعوبات تذكر.
-	32.5	37.6	3. دخل الأسرة لا يغطي نفقات احتياجاتنا ونواجه بعض الصعوبات في تغطية احتياجاتنا
-	31.7	27.4	4. دخل الأسرة لا يغطي نفقات احتياجاتنا ونواجه صعوبات كبيرة في تغطية احتياجاتنا

(2) النظرة للديمقراطية:

Q512 على افتراض وجود مقياس من 1-10 لقياس مدى ملائمة الديمقراطية لبلدك بحيث 1 تعني أن الديمقراطية غير ملائمة على الإطلاق لبلدك و 10 تعني أن الديمقراطية ملائمة تماماً لبلدك. - إلى أي مدى ترى ان الديمقراطية ملائمة لبلدك؟

15.1	17.2	7.6	1.0	1.
4.7	5.4	2.2	2.0	2.
4.9	3.2	4.7	3.0	3.
5.0	7.2	8.2	4.0	4.

15.7	20.9	8.0	5.0	.5
7.8	10.4	21.3	6.0	.6
9.0	11.8	9.4	7.0	.7
10.9	7.6	11.9	8.0	.8
5.7	4.3	10.5	9.0	.9
21.1	11.7	4.4	10.0	.10
	0.2	11.8	20.0	.11

Q515-1 هنالك اختلاف في وجهات نظر الناس حول ما هي أهم سمات الديمقراطية، إذا كان عليك أن تختار واحدة من السمات التالية لتكون أهم سمّة، فما هي أهم سمّة؟

33.1	23.5	25.9	1. الفرصة لتغيير الحكومة من خلال الانتخابات
23.5	12.2	10.3	2. حرية انتقاد الحكومة
12.1	8.5	8.8	3. تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء
28.6	15.0	15.9	4. توفر العناصر الأساسية (مثل الطعام، المسكن، والملبس) لكل ف
-	16.3	17.6	5. المساواة في الحقوق السياسية بين المواطنين
-	23.5	21.5	6. القضاء على الفساد الإداري والمالي
2.8	1.0		7. اخرى

Q515-2 وما هي أهم ثاني سمّة؟

19.8	13.3	12.5	1. الفرصة لتغيير الحكومة من خلال الانتخابات
24.2	14.6	13.0	2. حرية انتقاد الحكومة
23.2	13.0	13.8	3. تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء
29.0	15.4	16.9	4. توفر العناصر الأساسية (مثل الطعام، المسكن، والملبس) لكل ف
-	17.2	22.1	5. المساواة في الحقوق السياسية بين المواطنين
-	26.1	21.5	6. القضاء على الفساد الإداري والمالي
3.7	0.4	-	7. اخرى

Q516-4 النظام الديمقراطي قد يكون له مشاكله لكنه افضل من غيره

78.8	83.5	80.9	1. أوافق
16.6	16.5	19.1	2. أعارض

Q517-2 نظام سياسي يكون فيه رئيس حكومة سلطوي (غير ديمقراطي) لا يأبه بالبرلمان والانتخابات.

2.9	3.3	2.9	1. جيد جدا
11.2	12.1	11.7	2. جيد
47.1	54.8	43.7	3. سيء
38.8	29.8	41.8	4. سيء جدا

Q518-3 نظام سياسي تتولى فيه الحكم سلطة قوية تأخذ القرارات دون اعتبار لنتائج الانتخابات أو لرأي المعارضة.

4.3	2.9	3.8	1. ملائم جدا
16.4	11.5	9.3	2. ملائم
11.9	12.8	11.2	3. ملائم الى حد ما
67.3	72.8	75.7	4. غير ملائم على الاطلاق

Q523 الى اي درجة تعتقد ان عدم احترام حقوق الانسان في فلسطين للحفاظ على الامن مبرر:

15.0	7.1	4.5	1. مبرر إلى درجة كبيرة
19.6	22.5	17.6	2. مبرر إلى درجة متوسطة
10.7	10.7	13.4	3. مبرر إلى درجة قليلة
54.7	59.7	64.4	4. غير مبرر

(3) تجربة المواطنة:

			Q106 إلى أي درجة تشعر بأنك تعامل بالتساوي مع باقي المواطنين في بلدك؟
-	13.4	17.7	1. إلى درجة كبيرة
-	40.9	46.0	2. إلى درجة متوسطة
-	24.5	22.9	3. إلى درجة قليلة
-	21.2	13.1	4. لا أشعر على الإطلاق
			Q210 هل تعتقد بوجود فساد في مؤسسات وأجهزة السلطة في منطقتك (للباحث حسب منطقتك ضفة/ غزة)؟
-	78.4	78.2	1. نعم
-	21.6	21.8	2. لا
			Q211 برأيك، إلى أي درجة تقوم الحكومة في منطقتك (للباحث حسب منطقتك ضفة/ غزة)؟ بالعمل على القضاء على الفساد في بلدك؟
33.3	10.6	8.2	1. إلى درجة كبيرة
36.5	37.1	36.6	2. إلى درجة متوسطة
15.9	28.9	29.3	3. إلى درجة قليلة
14.3	23.4	25.9	4. لا تقوم بالعمل على القضاء على الفساد
			Q217 برأيك، هل يستطيع الناس في هذه الأيام انتقاد الحكومة في منطقتك (للباحث حسب منطقتك ضفة/ غزة) بدون خوف؟
-	36.6	45.2	1. نعم
-	63.4	54.8	2. لا
			Q218-5 في بعض الأحيان، السياسة تكون معقدة بحيث لا أستطيع أن أفهم ما الذي يجري.
-	31.2	20.9	1. أوافق بشدة
-	44.5	53.9	2. أوافق
-	19.1	22.4	3. أعارض
-	5.2	2.8	4. أعارض بشدة
			Q301 هل قمت بالانتخاب/ التصويت في آخر انتخابات تشريعية جرت في (25/1/2006)
72.5	63.9	62.7	1. نعم
25.3	36.1	37.3	2. لا
			Q404 بصفة عامة، ما مدى اهتمامك في السياسة؟
24.7	12.8	18.1	1. مهتم جداً
29.6	26.7	29.5	2. مهتم
23.0	27.6	30.6	3. مهتم قليلاً
22.7	32.9	21.8	4. غير مهتم
			Q405 إلى أي مدى تتابع الأخبار السياسية في بلدك؟
44.2	22.2	29.0	1. متابع بدرجة كبيرة
43.7	38.6	39.6	2. متابع بدرجة متوسطة
14.8	25.3	23.2	3. متابع بدرجة قليلة
6.3	13.9	8.2	4. غير متابع على الإطلاق
			Q406-1 بصفة عامة، هل تتابع الأخبار السياسية من خلال: التلفزيون
-	51.0	65.5	1. يوميا
-	24.1	20.1	2. عدة مرات في الأسبوع
-	4.3	2.7	3. عدة مرات في الشهر
-	12.7	8.1	4. نادراً
-	7.9	3.5	5. لا اتابع على الإطلاق
			Q406-2 الصحف اليومية
-	8.1	11.4	1. يوميا
-	9.6	10.3	2. عدة مرات في الأسبوع

-	7.6	9.8	3. عدة مرات في الشهر
-	30.2	26.8	4. نادراً
-	44.4	41.8	5. لا اتابع على الإطلاق
Q406-4 الإذاعات			
-	24.2	28.3	1. يومياً
-	15.6	22.2	2. عدة مرات في الأسبوع
-	8.7	7.4	3. عدة مرات في الشهر
-	21.4	15.0	4. نادراً
-	30.2	27.1	5. لا اتابع على الإطلاق
Q406-5 الإنترنت			
-	19.4	26.9	1. يومياً
-	8.8	10.9	2. عدة مرات في الأسبوع
-	3.6	4.5	3. عدة مرات في الشهر
-	16.3	10.7	4. نادراً
-	51.9	46.8	5. لا اتابع على الإطلاق
Q407 أي من المصادر التالية أكثر وثوقاً بخصوص خبر سياسي محلي؟ (اختر إجابة واحدة)			
-	71.2	72.2	1. التلفزيون
-	6.3	12.0	2. الإذاعة
-	2.6	2.0	3. الجرائد (الصحف المحلية).
-	11.7	12.0	4. الانترنت
-	0.8	0.9	5. الرسائل النصية SMS
-	7.2	0.9	6. اخرى
Q408_1 حدد المصدر (اسم محطة التلفزيون، اسم الإذاعة، اسم الجريدة، اسم المجلة، اسم الموقع الالكتروني):			
-	5.9	6.3	1. وكالة معا
-	2.4	1.3	2. جريدة القدس
-	11.4	15.9	3. تلفزيون فلسطين
-	7.5	5.3	4. تلفزيون العربية
-	6.2	10.3	5. تلفزيون الاقصى
-	50.4	25.8	6. تلفزيون الجزيرة
-	1.5	1.0	7. تلفزيون المنار
-	-	7.3	8. تلفزيون معا
-	14.6	26.8	9. اخرى
Q409 هل تستخدم الإنترنت بشكل...			
8.6	27.0	33.1	1. يومي أو شبه يومي.
9.7	11.1	11.9	2. مرة على الأقل في الأسبوع الواحد.
4.3	5.9	5.1	3. مرة على الأقل في الشهر الواحد.
1.6	1.9	2.1	4. عدة مرات في السنة الواحدة
75.8	54.1	47.9	5. لا أستخدام الانترنت انتقل
Q410-1 هل تقوم باستخدام الإنترنت من أجل ... التعرف على نشاطات سياسية تجري في بلدك؟			
-	44.2	53.2	6. نعم
-	55.8	46.8	7. لا
Q504 لو أردت تقييم أحوال الديمقراطية وحقوق الإنسان في منطقتك) للباحث حسب منطقتك ضفة/ غزة) فإنك تراها			
-	4.1	3.3	1. جيدة جداً
-	26.7	35.8	2. جيدة

-	37.6	32.2	3. ليست جيدة وليست سيئة
-	23.0	20.9	4. سيئة
-	8.6	7.8	5. سيئة جداً
Q511 على افتراض وجود مقياس للديمقراطية من 0-10 بحيث 0 تعنى أنه لا يوجد ديمقراطية على الإطلاق بينما 10 تعنى أن الدولة هي دولة ديمقراطية إلى أبعد الحدود - برأيك ما هي درجة الديمقراطية في فلسطين:			
-	18.8	13.5	1. 0.0
-	6.5	2.9	2. 1.0
-	7.9	5.8	3. 2.0
-	6.9	10.4	4. 3.0
-	6.7	9.6	5. 4.0
-	21.7	25.0	6. 5.0
-	8.5	12.2	7. 6.0
-	8.2	9.1	8. 7.0
-	4.5	5.3	9. 8.0
-	3.9	1.7	10. 9.0
-	6.1	4.5	11. 10.0
Q514 ما هو مدى موافقتك أو معارضتك للعبارة التالية: "الإصلاح السياسي يجب أن يتم بشكل مرحلي (خطوة خطوة) بدلاً من إجرائه بشكل فوري"			
56.6	48.4	42.5	1. أوافق بشدة
35.8	38.2	41.7	2. أوافق إلى حد ما
4.9	7.9	9.8	3. أعارض إلى حد ما
2.7	5.6	6.0	4. أعارض بشدة

(4) مكانة ودور الدين في الحياة.

Q518-4 نظام محكوم بالشريعة الإسلامية بدون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية.			
21.5	13.7	9.7	1. ملائم جداً
24.6	21.1	20.9	2. ملائم
12.2	15.4	13.8	3. ملائم إلى حد ما
41.7	49.8	55.6	4. غير ملائم على الإطلاق
Q601-2 يمكن للمرأة المتزوجة أن تعمل خارج المنزل.			
23.6	30.6	34.6	1. أوافق بشدة
62.4	52.9	50.1	2. أوافق
10.2	12.8	11.9	3. أعارض
3.8	3.7	3.4	4. أعارض بشدة
Q601-4 التعليم الجامعي للأولاد أهم من التعليم الجامعي للبنات.			
10.2	5.4	5.8	1. أوافق بشدة
15.7	11.8	15.0	2. أوافق
46.0	49.9	46.7	3. أعارض
28.0	33.0	32.5	4. أعارض بشدة
Q604-1 إلى أي درجة تشكل كل من العوامل التالية عائقاً أمام موافقتك على زواج ابنك/ ابنتك/ أختك/ أخوك عدم الصلاة.			
62.7	50.1	52.8	1. تشكل عائقاً إلى درجة كبيرة
18.6	22.8	20.6	2. تشكل عائقاً إلى درجة متوسطة
5.7	9.1	8	3. تشكل عائقاً إلى درجة قليلة
13.0	18.0	18.0	4. لا تشكل عائقاً على الإطلاق

Q605-1 برأيك، ما مدى موافقتك أو معارضتك على كل من المبادئ التالية في صياغة قوانين وأنظمة بلدك؟ يجب على الحكومة والمجلس التشريعي سن القوانين حسب رغبات الناس.

21.7	15.8	11.3	1. أوافق بشدة
38.7	37.6	43.6	2. أوافق
30.4	38.3	38.7	3. أعارض
9.2	8.3	6.4	4. أعارض بشدة

Q605-2 يجب على الحكومة والمجلس التشريعي سن القوانين حسب الشريعة الإسلامية.

20.2	37.4	30.4	1. أوافق بشدة
36.3	46.0	51.2	2. أوافق
37.6	13.2	15.8	3. أعارض
6.1	3.4	2.6	4. أعارض بشدة

Q605-3 يجب على الحكومة والمجلس التشريعي سن القوانين حسب رغبات المواطنين في بعض المواضيع وأن تسن حسب الشريعة الإسلامية في بعض المواضيع الأخرى.

21.0	21.9	16.4	1. أوافق بشدة
45.3	48.8	55.3	2. أوافق
26.4	23.6	24.4	3. أعارض
7.3	5.7	3.9	4. أعارض بشدة

Q606-1 إلى أي مدى توافق أو تعارض كل من العبارات التالية؟ يجب على رجال الدين (أئمة، خطباء، قساوسة) أن لا يؤثر في كيفية تصويت الناخبين.

13.1	26.8	27.4	1. أوافق بشدة
32.5	52.3	53.1	2. أوافق
38.5	17.7	17.4	3. أعارض
15.9	3.2	2.0	4. أعارض بشدة

Q606-3 أن يؤثر رجال الدين (أئمة، خطباء، قساوسة) على قرارات الحكومة.

15.6	10.3	6.7	1. أوافق بشدة
40.4	33.4	32.9	2. أوافق
33.3	44.9	51.2	3. أعارض
10.7	11.3	9.2	4. أعارض بشدة

Q606-4 الممارسات الدينية هي ممارسات خاصة يجب تفريقها عن الحياة الاجتماعية والسياسية.

14.5	13.3	10.8	5. (1)أوافق بشدة
33.7	36.6	37.9	6. (2)أوافق
35.9	36.8	43.2	7. (3)أعارض
15.9	13.3	8.2	8. (4)أعارض بشدة

Q607-1 تتباين آراء الفقهاء وعلماء الدين في تفسيرهم لبعض القضايا في الإسلام، ونود أن نعرف مدى موافقتك أو معارضتك في بعض هذه القضايا؟ الديمقراطية نظام يتعارض مع تعاليم الإسلام.

9.9	8.8	5.4	1. أوافق بشدة
23.4	27.1	26.2	2. أوافق
49.6	49.0	56.2	3. أعارض
17.0	15.1	12.2	4. أعارض بشدة

Q607-2 الحقوق السياسية لغير المسلمين في بلد مسلم يجب أن تكون أقل من الحقوق السياسية للمسلمين.

5.9	5.6	2.8	1. أوافق بشدة
20.0	18.2	19.3	2. أوافق
53.6	54.8	60.9	3. أعارض
20.5	21.4	17.0	4. أعارض بشدة

Q607-4 ينبغي أن يكون التعليم المختلط في الجامعات مسموح به.

12.6	13.0	9.2	1. أوافق بشدة
37.0	39.8	46.6	2. أوافق

33.4	34.3	33.1	3. أعارض
17.0	12.9	11.1	4. أعارض بشدة
Q607-6 يجب على المرأة ارتداء ملابس محتشمة دون ضرورة لباسها الحجاب.			
14.8	11.2	11.8	1. أوافق بشدة
36.9	38.5	36.0	2. أوافق
30.8	33.3	36.0	3. أعارض
17.5	16.9	16.2	4. أعارض بشدة
Q609Q بشكل عام، هل تصف نفسك بأنك شخص...			
-	45.3	42.8	1. متدين
-	50.2	50.3	2. متدين إلى حد ما
-	4.5	6.9	3. غير متدين

(5) النظرة للمؤسسات العامة.

Q201-1 سوف أقوم بتسمية مجموعة من المؤسسات في منطقتك (ضفة)؟ وأود أن تخبرني إلى أي درجة تتفق في كل واحدة من هذه المؤسسات (مجلس الوزراء)			
31.9	14.6	9.4	1. أثق بما لي درجة كبيرة
37.3	39.5	39.3	2. أثق بما لي درجة متوسطة
10.2	15.0	17.5	3. أثق بما لي درجة قليلة
20.5	30.9	33.8	4. (لا أثق بما لي على الإطلاق)
Q201-3 سوف أقوم بتسمية مجموعة من المؤسسات في منطقتك (ضفة)؟ وأود أن تخبرني إلى أي درجة تتفق في كل واحدة من هذه المؤسسات (المجلس التشريعي)			
17.9	12.9	9.8	1. أثق بما لي درجة كبيرة
40.5	33.5	36.7	2. أثق بما لي درجة متوسطة
13.7	17.4	17.3	3. أثق بما لي درجة قليلة
27.9	36.2	36.2	4. (لا أثق بما لي على الإطلاق)
Q201-1 سوف أقوم بتسمية مجموعة من المؤسسات في منطقتك (غزة)؟ وأود أن تخبرني إلى أي درجة تتفق في كل واحدة من هذه المؤسسات (مجلس الوزراء)			
-	17.4	24.8	1. أثق بما لي درجة كبيرة
-	34.0	33.5	2. أثق بما لي درجة متوسطة
-	13.4	21.8	3. أثق بما لي درجة قليلة
-	35.2	19.9	4. (لا أثق بما لي على الإطلاق)
Q201-3 سوف أقوم بتسمية مجموعة من المؤسسات في منطقتك (غزة)؟ وأود أن تخبرني إلى أي درجة تتفق في كل واحدة من هذه المؤسسات (المجلس التشريعي)			
-	18.0	20.9	1. أثق بما لي درجة كبيرة
-	27.5	33.9	2. أثق بما لي درجة متوسطة
-	17.2	20.7	3. أثق بما لي درجة قليلة
-	37.3	24.4	4. (لا أثق بما لي على الإطلاق)
Q203-1 بشكل عام، كيف تقيم أداء كل من المؤسسات التالية التابعة لسلطة الرئيس محمود عباس؟ حكومة سلام فياض			
25.2	15.0	7.7	1. جيدة جداً
37.8	36.1	28.8	2. جيدة
11.7	27.3	22.8	3. ليس جيدة وليست سيئة
25.3			4. سيئة (سقط سهوا خيار سيء جدا. هذا الخيار يدل سيء وسيء)
	21.5	40.7	جدا
Q203-2 بشكل عام، كيف تقيم أداء كل من المؤسسات التالية التابعة لسلطة الرئيس محمود عباس؟ (المجلس التشريعي)			
29	7.6	7.5	1. جيدة جداً
40.8	35.7	31.5	2. جيدة
10.7	29.9	26.7	3. ليس جيدة وليست سيئة

19.4			4. سيئة (سقط سهوا خيار سيء جدا . هذا الخيار بدل سيء وسيء جدا
	26.8	34.3	جدا
			Q203-3 بشكل عام، كيف تقيم أداء كل من المؤسسات التالية التابعة لسلطة الرئيس محمود عباس؟ (القضاء)
-	12.7	11.8	1. جيدة جداً
-	40.4	42.0	2. جيدة
-	25.6	22.8	3. ليس جيدة وليست سيئة
-			4. سيئة (سقط سهوا خيار سيء جدا . هذا الخيار بدل سيء وسيء جدا
	21.3	23.4	جدا
			Q213 يقول بعض الناس أنه لا يمكن الحصول على وظيفة أو عمل هذه الأيام بدون واسطة، بينما يقولون آخرون أن الوظائف تعطى للمؤهلين فقط. من خلال تجربة (تجارب) أنت تعرف عنها بشكل شخصي حصلت مؤخراً، فأنت ترى أن
-	69.3	67.0	1. الوظائف تتم بالواسطة بشكل كبير.
-	23.4	24.8	2. الوظائف تتم بالواسطة أحياناً.
-	4.3	4.3	3. الوظائف تتم بدون واسطة.
-	3.0	3.9	4. لا توجد تجربة تعرف عنها
			Q303 بشكل عام، كيف تقيم حرية ونزاهة الانتخابات النيابية الأخيرة التي جرت في (25/1/2006)
70.5	52.7	54.8	1. تميزت بحريتها ونزاهتها المطلقة
19.2	25.3	28.6	2. كانت حرة ونزيهة، مع وجود بعض المشاكل (الاختراقات) النانو
4.7	7.7	7.5	3. كانت حرة ونزيهة، مع وجود بعض المشاكل (الاختراقات) الجوهر
5.5	14.4	9.1	4. لم تكن حرة ونزيهة
			Q502-1 هنالك مجموعة من النشاطات التي عادة ما يقوم بها المواطنون، خلال السنوات الثلاث الماضية، هل قمت بالمشاركة في حضور لقاء أو اجتماع من اجل بحث موضوع ما أو التوقيع على عريضة؟
8.7	9.8	9.6	1. مرة واحدة
21.1	14.7	15.9	2. أكثر من مرة واحدة
70.1	75.5	74.5	3. لم أشارك على الإطلاق
			4. لا أعرف
			5. رفض الإجابة
			Q502-2 المشاركة في مظاهرة أو مسيرة اعتصام
-	6.8	10.7	1. مرة واحدة
-	16.3	19.2	2. أكثر من مرة واحدة
-	76.8	70.1	3. لم أشارك على الإطلاق

(6) قضايا العالم العربي والشؤون الدولية:

Q705 يعزو بعض الناس عدم تطور العالم العربي مقارنة مع مناطق أخرى في العالم إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية من وجهة نظرك أيهما أهم في عدم تطور العالم العربي؟

46.0	31.0	29.8	1. العوامل الداخلية
34.8	20.9	27.6	2. العوامل الخارجية
19.2	48.1	42.7	3. الاثنان بنفس الأهمية (لا تقرأ.)

Q706 هل توافق أو تعارض العبارة التالية: "إن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة يبرر العمليات المسلحة ضد الولايات المتحدة في كل مكان."

35.7	19.9	19.3	1. أوافق بشدة
30.2	40.7	43.5	2. أوافق
23.8	33.0	32.4	3. أعارض
10.2	6.4	4.8	4. أعارض بشدة

Q707 هل توافق أم تعارض العبارة التالية: "على الرغم من سلبية السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أن الشعب الأمريكي شعب جيد."

39.0	51.8	51.5	1. أوافق
------	------	------	----------

61.0	48.2	48.5	2. أعارض
			Q708-a هل أنت
-	-	15	1. تؤيد بشدة إبقاء معاهدة السلام مع إسرائيل
-	-	31	2. تؤيد إبقاء معاهدة السلام مع إسرائيل
-	-	30	3. تؤيد إلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل
-	-	23	4. تؤيد بشدة إلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل
			Q 709 أي من العبارات التالية أقرب إلى وجهة نظرك فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.
59.6	16.2	21.6	1. العالم العربي يجب أن يقبل بوجود إسرائيل كدولة يهودية في ا
39.9	83.8	78.4	2. العالم العربي يجب أن لا يقبل بوجود إسرائيل كدولة يهودية ف
			Q711-1 ما مدى موافقتك أو معارضتك للعبارة التالية: يشكل الصراع العربي الإسرائيلي عائقاً أمام الإصلاح السياسي في بلدك.
-	52.4	49.7	1. أوافق إلى حد كبير
-	38.7	38.5	2. أوافق إلى حد ما
-	7.1	9.9	3. لا أوافق
-	1.9	1.9	4. لا أوافق على الإطلاق

(7) الربيع العربي

			Q800-a لقد قاد الربيع العربي إلى بعض التظاهرات والاعتصامات في (فلسطين). هل شاركت في أي من هذه الأحداث؟ (في 2011 و 2012)؟
-	-	12	1. نعم شاركت
-	-	89	2. لا، لم أشارك
			Q810-a هل تشعر بنصر أو خسارة شخصية فيما يتعلق بالربيع العربي؟
-	-	20	1. خسارة شخصية بشكل أكبر
-	-	48	2. من الصعب التحديد (من الصعب القول)
-	-	31	3. انتصار شخصي بشكل أكبر
			Q811 أي من التالي أهم ثلاث أسباب
-	-	45	1. الحريات المدنية والسياسية والتحرر من الاضطهاد
-	-	43	2. تحسين الوضع الاقتصادي
-	-	10	3. محاربة الفساد
			Q812-a كما تعلم، فإن مصر وتونس واليمن وليبيا حالياً في مرحلة كتابة دستور جديد. بالتفكير في دستور بلدك، ما أهمية الدستور في:
-	-	88	1. تأمين حقوق متساوية بين الرجال والنساء
-	-	87	2. تأمين حقوق متساوية بين المسلمين وغير المسلمين
-	-	88	3. التأكيد على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع
-	-	76	4. التأكيد على الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية
-	-	72	5. إبقاء الجيش خارج السياسة
-	-	76	6. منع الرئيس من التمتع بقوة مطلقة
-	-	96	7. تأمين حقوق العمال
-	-	97	8. تأمين الحماية الاجتماعية والتأمين الصحي للفقراء

(8) أخرى

			Q206-1 ما هما أهم تحديين يواجهان بلدك في المرحلة الحالية؟ التحدي الأول _____:
-	37.9	31.1	1. الوضع الاقتصادي (الفقر، البطالة، وارتفاع الأسعار)
-	8.9	12.4	2. الفساد المالي والإداري
-	0.6	1.6	3. تعزيز الديمقراطية
-	10.3	5.0	4. حل القضية الفلسطينية
-	3.5	4.5	5. تحقيق الاستقرار والأمن الداخلي

-	3.2	1.3	.6 وقف التدخل الخارجي
-	21.0	22.5	.7 الاحتلال
-	2.2	5.2	.8 اللاجئين
-	12.4	12.6	.9 وحدة الشعب الفلسطيني